الفصل الأول

هُدنَة المُصَالحَة الوَطَنِيَّة

obeikandl.com

obeikandl.com

العامُ ١٩٧٩م، غير بعيدٍ من شاطئ النيل الأزرق، جَلَسَ بِضعُ عشراتٍ من طُلاَّب العام الأول لِبضعِ جامعاتٍ سُودانيَّة يُرهِفُون السَّمعَ لُمحدِّثهم تلك الليلة، الأستاذ علي عثمان محمد طه، المحامي يومها: «**نحن اليوم في الحركة الإسلاميَّة أشبَه ما نكون بالمُؤمن الذي قَطَعَ شهر رمضان صياماً وقياماً، وقد دَخَلَ في العَشْر الأواخر، يتحرَّى ليلةَ القَدْرِ، لقد قَطَعَت الحركة الإسلاميَّة في السُودان غالب أشواطها وهي تَتَقَدَّمُ اليوم حثيثاً لتَشهَدَ ليلةَ القَدْرِ**».

بَدَت بُشرَياتُ الحديث واضحةَ الدَّلالة، ولكنَّها كثيفةُ الترميز لحركةٍ خَرَجَت لتوِّها من أتون المحنة المُطبِقَة التي أحاطت بها سنواتٍ تحت قَهْرِ الحُكم الشُّمولي المايوي، منذ منتصف العام ١٩٦٩م وحتى منتصف العام ١٩٧٧م، وهي حركةٌ إسلاميَّة ما تزالُ في ظاهِرِ أمرِها نُخبَويَّة محصورة إلى أصول بيئتها الأولى، قِطاع المتعلِّمين الذين تخرَّجوا من مدارس التعليم الحديث وجامعاته، ممتدةً بالطبع في الذين ما يزالون طُلاَّباً، وهي لا تَعْدَمُ في واقع الأمر عُضويَّة بدأت تمتدُّ في قِطاعِ العُمَّال وقِطاعِ التُجَّار دون وجوه الرأسماليَّة الكبيرة.

كانت "المُصالحة الوطنيَّة"[1] بين نظام الجنرال جعفر نميري وأحزاب الجبهة الوطنيَّة (١٩٦٩-١٩٧٧م) قد مضت لعامها الثاني دون طارئٍ كبير يُعكِّر صفاء العلاقة بين الحركة الإسلاميَّة والنظام، أو يقطع الطريق على خُطوَاتها المحسوبة بدقةٍ في إنزال مراحل استراتيجيَّتها المُتصَوِّبة نحو الدعوة والانتشار، والتي وُضِعَت خطوطها وملامحها العامَّة في أول العقد السبعين، ثم أتاحت سنواتُ السُجون والمحابس المُتطاولة لقيادة الحركة أن تُمعِنَ النظر في خُطَّتها، وتُحكِمَ فُصولَ فِكرِها الاستراتيجي، وتُخْضِعُهُ للشُورى والمُراجعة، خاصَّة بعد جولة المجاهدة الواسعة التي تقدَّمت بها الحركة الإسلاميَّة صفوفَ المُعارضة فيما يُعرَفُ بـ"ثورة شعبان" ١٩٧٣م. وإلى النجاح الذي سارت عليه الخُطة في إنفاذ مراحلها الأولى، والطريق الذي ظهر ممهَّداً لا يُعيقه تَحَدٍ كبير، سَرَت روحُ التفاؤل إلى قيادة الحركة، التي عبَّرت عنها بجلاءٍ كلماتُ ذلك المساء، والتي تُوافي التعريف الذي اختاره الدكتور حسن مكي لوصف المرحلة: «**الحركة الإسلاميَّة حركة تغييرٍ اجتماعي تسعى لكسب السُلطة السياسيَّة**»[2].

---

(١) "المصالحة الوطنية" الوصف الذي اصطلحت عليه أحزاب الجبهة الوطنية ونظام مايو بقيادة جعفر نميري للمرحلة التي تلت لقاء زعيم الجبهة الوطنية السيد الصادق المهدي مع رئيس النظام في مدينة بورتسودان في ١٩٧٧م.

(٢) حسن مكي كتاب "حركة الإخوان المسلمين في السودان" وقد أوضح الدكتور حسن مكي في كتابه الأخير "قصتي مع الحركة الإسلامية" أن التعريف كان مرحلياً ولم يكن دقيقاً.

غيرُ بعيدٍ من ذلك المكان وتلك الأيام، جَلَسَ أمينُ أمانة الفِكرِ والمنهجيَّة بالاتحاد الاشتراكي السُوداني، الحزب الواحد الحاكم وقتها، الأستاذ أحمد عبدالحليم[٣] بقاعة الامتحانات بذات جامعة الخرطوم، يُحاضِرُ للطُلاَّب ضمن آخرين، وينظر من زاوية أخرى: «**الأحزاب العقائديَّة في السُّودان، وتحديداً الحزب الشيوعي والإخوان المُسلمين، تمضي مع خطوط السكة الحديدية ولا تنزل إلاَّ في المحطات الرئيسيَّة، حيثُ المُدُن الكُبرى والمدارس والمعاهد والجامعات، أو المصانع والوزارات، ولا تستطيع أن تمتد في السُّودان الشاسع المركَّب المُعقَّد بحكم خطابها الصَنَوِي. أما الأحزاب التقليديَّة التي سادت هنالك، فقد جَمَدَت وتجاوزها الشعب، وهُو يتحرَّر من الجهل والتخلُّف. لقد استطاعت ثورة مايو أن تَخرُج بالسُّودان من هذا المأزق وتُعطي الأمل في التحديث والرفاهيَّة**».

بِضعُ سنواتٍ فقط منذ انتفاضة شعبان الطلابيَّة ١٩٧٣م، شَهِدَت الحركة الإسلاميَّة السُودانيَّة تطوُّراتٍ قَطَعَت بها سريعاً مراحل عِدَّة. لأوَّل نشوة الساحة السياسيَّة في السُّودان بالانقلاب اليساري في ٢٥ مايو (أيار) ١٩٦٩م، انحسَرَ مَدُّ الحركة في مَعقِلِها الرئيس من نسبة ١١٪ من جُملة الطلاَّب إلى مستوى ١٪ فقط، يُحاصِرُها التدفُّق التقدُّمي بصوته العالي عبر ساحة العالم وشعاراته البرَّاقة وأعلامه الحمراء ومزاعمه أنه الحَقُّ والمنطِق والتاريخ. هَبَّة شعبان ما بلغت غايتها في اقتلاع الحُكم المايوي المُنقلب على الشيوعيَّة يومها المرتدُّ عن فلسفتها، ولكن ثورة شعبان أعادت الألَقَ باهراً إلى الحركة الإسلاميَّة برُموزها وشعاراتها وقياداتها الطلاَّبية، وأهمُّ من ذلك طرحها الداعي لشُمول الإسلام منهجاً للحياة وتأسيس الجماعة التي تحمله[٤].

وِفقَ الخُطة، استثمرت الحركةُ الإسلاميَّة قياداتِها للثورة الطلابية في الأفواج التي أقبَلَتَ عليها، ثم انتَظمت في صفِّها من طلاَّب الجامعات ومن المستوى الثانوي، وبَدَت وهي تتَّسعُ وتتَّضاعف في الأعوام التالية أنها تدخُلُ مرحلةً جديدةً كبيرةَ الاختلاف عن الحركة التي حاصَرَها الحُكم المايوي الشُّمولي، أو تلك التي قادت حملة الدعوة إلى الدستور الإسلامي بعد ثورة أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٦٤م في جبهة الميثاق الإسلامي[٥].

---

(٣) أحمد عبدالحليم محمد (١٩٣٧ - ٢٠٠٤) من رموز الفكر والسياسة في السودان بتجربة ثرة. جاء إلى مايو من صفوف الحزب الشيوعي وشغل عدة مناصب منها وزير الإعلام ثم عمل في صفوف ثورة الإنقاذ منذ عامها الأول وحتى وفاته سفيراً للسودان في مصر.

(٤) عند اعتقال السلطة المايوية لأحمد عثمان مكي (١٩٤٧-٢٠٠٣) رئيس اتحاد طلاب جامعة الخرطوم وزعيم الانتفاضة كان هتاف مدارس السودان وجامعاته "عائد عائد ود المكي".

(٥) عن جبهة الميثاق الإسلامي راجع د. أبوبكر ياسين الشقيطي بحث مقدم لمعهد الدراسات الأفريقية والآسيوية جامعة الخرطوم.

قبل عامٍ واحدٍ من المصالحة الوطنيَّة، وبعد عامين من ثورة شعبان في العام ١٩٧٦م، تلقَّت القاعدة الطلابية للاتجاه الإسلامي بابتهاجٍ خاص رسالة "نشر الدعوة" التي لا تزيد صفحاتها عن العشرين، وتحمل الرقم (٨) في سلسلة رسائل مكتب الطلاَّب، ولكنها الرسالة الأولى التي تبلغ الطلاَّب منذ "رسالة المرأة" في العام ١٩٧٥م[٦]. حَمَلَت رسالة "نشر الدعوة" ملامح واضحة للاستراتيجيَّة التي أُعتُمِدت بعد ثورة شعبان، وحفظ الطلاب عن ظهر قلبٍ مقاطعَ من كلماتها الباهرة، ورغم أن رسائل مكتب الطلاَّب التنظيميَّة لا تحمل اسم كاتبها، فإن لغة الأمين العام، القابع خلف القضبان يومئذٍ، وأسلوبه أضحى معروفاً للكثيرين. تحدَّث "التُرابي" في الرسالة مُبشِّراً بدُنُوِّ الموعد نحو الحريَّة والانفراج: «**إذا فاجأتنا الحريَّة استقبلناها بصفٍ مرصوص**».. و«**إنَّ العناصر التي تُقبِلُ على الدعوة قبل الفتح تفيض من ثباتها وقوَّتها على عناصر ما بعد الفتح**».. و«**إنَّ الشدائد تستجيشُ مذخور القُوَى ومكنون الطاقة**».. و«**إنَّ جُذور المجتمع ووجوهه التي تجاوبت مع دعوة الحركة لدُستورٍ إسلاميٍ وناصرتها في جبهة الميثاق ستحيا وتؤوبُ من جديد إذا انبسطت الحريَّة للحركة**».

وكما فتحت "رسالة المرأة" الطريق نحو ثورة اجتماعيَّة تَجاوَزَت ساحة الحركة الإسلاميَّة إلى دورِ المرأة في الحياة العامَّة في السُودان، فقد توَّجت رسالة "نشر الدعوة" العمل المُتصل في الحركة لكسب الأعضاء. فإلى ما بعد "شعبان" كانت مسؤوليَّة الطلاَّب بالكاملِ تقعُ على عاتق مكتب الثانويات التابع لشُعبة جامعة الخرطوم، يقوم عليه طالبٌ من لجامعة يرأسه أميرُها كما يرأس سائر مكاتبه، ولكن ضاق وسعُ الجامعة عن الإحاطة بالتطوُّرات التي صاحبت خُطة النظام المايوي في تجفيف النبع البشري الذي ظلَّ يرفُدُ الحركة الإسلاميَّة، وكان أغلب كسبها فيه. طُبِّقَت الخُطة بإحكامٍ شديد من قِبَلِ النظام المايوي بعد ثورة شعبان، التي فاجأت طمأنينته المستقرَّة منذ العام ١٩٧١م، وتصوَّب بأسها نحو المدارس الثانويَّة المَوئِلُ الذي انتمى فيه غالب أعضاء الحركة إلى صفِّها، فيما كان يُعرَفُ بـ"التجنيد". جُفِّفَ السَكَنُ الداخلي عن أغلب المدارس، إذ كان يُهيِّئُ وجوداً دائماً للطُلاَّب إلاَّ في عُطلات الدراسة في بيئة مثاليَّة للدعوة والتأثير، ثم امتدَّت الخُطة لتقصير العام الدراسي نفسه من تسعة أشهرٍ إلى ستة، تتخلَّلها ثلاثة امتحاناتٍ تضمنُ الانشغال المُتَّصل

---

(٦) طل الدكتور حسن الترابي يدعو إلى التحرر الإسلامي للمرأة منذ منتصف الخمسينات (محاضرة المركز الإسلامي بمدينة الأبيض)، ثم قُيِّد آراءه في "رسالة المرأة" لأول مرَّة في العام ١٩٧٢م، ولكن أفكار الرسالة نوقشت في مجلس شوري الحركة الإسلامية وحُرِّرت موثقة بشواهد القرآن والحديث والسيرة لتصدر في العام ١٩٧٧ تعبر رسمياً عن رأي الحركة وموقفها من قضايا تحرير المرأة.

للطالب إلا من تحصيلٍ أكاديمي، فهو مُواجهٌ بالاختبار كل شهرين، ولم تَسلَم حتى فُسحَةُ الطعام في اليوم الدراسي فنقصت من خمسٍ وأربعين دقيقة إلى ثلاثين فقط.

بالمُقابل، استَفرَغَت الحركة الإسلاميَّة وُسعها في إعمال الخُطَّة المُناوئة لخُطَّة الاتحاد الاشتراكي وأجهزته الأمنيَّة وإعمال آلياتها البديلة، فانتقل جُلُّ عمل الطلاَّب من المدارس إلى الأحياء السكنيَّة، وفيما احتفظت المدارس بمكاتبها كما هي، تقوم إلى جانبها الشُّعَبُ التنظيميَّة المُنبثَّة حيثُما تيسَّر وجود للإخوان في غالب مُدُن السُودان وحَضَرِهِ وكثيرٍ من قُراهُ وبواديه، وتأسَّست لأوَّل مرَّة مكاتب للطلاَّب داخل شُعَبِ الأحياء، يُشرفُ على المكتب أميرُ الشُعبة لكن بأميرٍ يرأسُه من الطلاَّب، ويُشاركُ في أغلب نشاط الشُعبة بكامل عضويته، ولكنه يستقلُّ بنشاطٍ خاص يتصوَّبُ نحو الطلاَّب. وإذ تناصر عمل الأحياء الجديد مع عمل المدارس القديم، تضاعَفَ عَدد الطلاَّب والطالبات إلى عشرة أضعافٍ لبضعة أشهرٍ في سائر أنحاء السُودان، وبالتدريج تحرَّر الطلاَّب من ولاية مكتب الثانويات في جامعة الخرطوم، لتُصبِحَ "أمانة الطلاَّب" في المكتب التنفيذي القائد لأجهزة الحركة كافة.

كانت ثورة شعبان هي فاتحةُ العمل المُتبارك في قطاع الطلاَّب، لكن هدنة المُصالحة الوطنيَّة هيَّأت للحركة الإسلاميَّة سُبُل الانتشَار القاعدي نحو جُذور المجتمع ونُخَبِهِ كافة. فانتعشت الشُّعَبُ التنظيميَّة في الأحياء، حتى التي اعتراها الذُبول وخَمَلَت طيلة العهد المايوي فعمرت بعضوية حيَّة نشطة، منهم من انحاز لأوَّل مرَّة إلى صفِّها مؤمنٌ بمذهبها مُعجبٌ بطريقتها، بعد أمنها من غوائل القهر وافتراء الدعاية وتضليل الإعلام، ثم بمن خَرَجَ إليها من المُعتقلات، ومن عَادَ بعد غيابٍ في مهاجر الاغتراب ومنافي السياسة، بعضُهُم دخل إلى تنظيمات "مايو" ليأمَنَ من خوفٍ فتَباعَدَ عن صف الحركة سنوات، ودفعته المصالح أو الفراغ ليعمل فيها، فتضامَنَ غالبهُم مع أهل الولاء القديم على صُحبَة التنظيم الجديد في الانتخابات والمعارك السياسيَّة، التي تَقابَلَ فيها القادمون مع المصالحة الوطنيَّة ضد القُدامى في الاتحاد الاشتراكي السُوداني، ثم فيهِم كذلك أعضاءٌ من جبهة الميثاق في الصفوة المُتعلِّمة أو في شيوخ التصوُّف أو من العُلماء التقليديين، لكُلُّهُم جدَّدوا أواصِرَهُم مع الحركة بعد المصالحة الوطنيَّة.

*****

انبثَّت في السُوق أعدادٌ من عضويَّة الحركة الإسلاميَّة العائدين، الذين طالتهم يدُ "التطهير"، الكلمة التي استعملها اليسار لوصف الفصل من الخدمة العامَّة، والذي

تَصَوَّب جُلُّه على الإسلاميين أوَّل سنوات نظام "مايو" الاشتراكي، لكن رُبَّ ضارَّة نافعة، فقد دخلوا إلى التجارة برأس مالٍ محدود، ولكن بتجربةٍ وثقافةٍ أوسع مما عُهِدَ في التاجر التقليدي، وقامت لأول مرة بِضعُ شركات يتشاركُ فيها الإسلاميون، موصولةٌ شيئاً ما بالسُوق العالمي، لا سيَّما الخليجي، وبدأت شركة واحدة في أوروبا، وأخرى في أفريقيا. وانتشر كذلك عشراتٌ من خرِّيجي الاقتصاد والتجارة والمحاسبة في وزارة الماليَّة والمصارف التقليديَّة والعامَّة وفي المصارف الإسلاميَّة التي تعدَّدت من واحدٍ إلى ثلاثة، وفي شركات التأمين قبل قيام النمط الإسلامي منها. لكن حاجة الحركة إلى المال تضاعَفَت مع نُمُو النشاط وتوسُّعه في عهد المصالحة الوطنيَّة، بما لم يُعهَدُ في سالف تجارب التنظيم، إذ كان كل دخلها من الاشتراكات المحدودة لعضويَّتها، لكنها تُغطي حاجة العمل وتُزكي عُضويتها لخُلُق الإنفاق والصَدَقَة وتُطهِّرها من شُحِّ الأنفُس. أمَّا وقد تضاعف العمل وتطوَّرت وسائله وتكثَّفت سُبُله، فقد تضاعفت الحاجة إلى عناصر من العُضويَّة تَفْرُغُ لشؤون التنظيم من كُلِّ همٍ خاص لكسب المال، ومهما بَدَت تلك العناصر مُتجرِّدة، تكادُ تصلُ كل حياتها بعمل الحركة، فإن أعدادها المُتزايدة تجعلُ حسابها مقدَّراً في موازنة الحركة التي لم تعرف ذلك في سابق تجاربها، فتأسَّست لأوَّل مرَّة شركاتٌ خاصَّة من الباطن لدَعمِ التنظيم، يقومُ عليها أعضاءٌ منه، يملكُونها ظاهراً في التسجيل القانوني ولكن لا ينالُون من ربحها إلاَّ نسبةً محدودة.

بدأ في عهد المصالحة الوطنيَّة لأوَّل مرَّة الهُجوم على الحركة الإسلاميَّة بحيثيَّات اقتصاديَّة وليست سياسيَّة كما دَرَجَ خُصومها، ورغم أن الدعاية كانت أكبر من حقيقة النُمُو الاقتصادي للحركة، إلا أن عهد المُصالحة شَهِدَ بُزوغ الثمار الأولى لشجرة الاستثمار الإسلامي الواعِد. لكن الفِقهُ الاقتصادي ظلَّ قاصراً عن تدارك نُظُم الاقتصاد الحديث الكثيف ومعاملاته المُركَّبة، فالمصارف الإسلاميَّة لم تتجاوز عمل اللجان الشرعيَّة التي تبحثُ في حِيَلِ المُعاملات الجزئيَّة ألاَّ تقع في ظاهر الحرام دون أصول الفلسفة التي يقوم عليها مصرفٌ إسلاميٌ لمجتمعٍ مُسلِمٍ مُتكامِل. بل إن أخلاق الحركة الإسلاميَّة الأصيلة، التي كانت تضبطُ الحساب وتنضبطُ في الدخل والصرف عِفَّة وتقوى، ثم تسجِّله في التقارير الماليَّة الراتبة التي تمثِّل جزءً مهماً في جُملة تقارير الحركة، قد تراجَعَت في عمل الاستثمار والسُوق والتجارة لتُورِّطٍ بالشريحة التي أضحَت تمثِّل رجال الأعمال في الحركة في مُضاربات السُوق المُجانِبَة للإسلام، وشَهِدَ عهدُ المصالحة الوطنيَّة عدداً من شركات التنظيم وشركات الإسلاميين تقومُ وتنهارُ بأسرع مما ينبغي، ولا توافيها الحركة بالتدقيق

والمُراجعة والتقويم في أسباب الفشل، الذي قد يتعلَّق بعامَّة أحوال الاقتصاد في البلاد، التي بدأت في الاضطراب حتى فيما عُهِدَ في التجارة التقليديَّة من أمانةٍ وانضباط، وجاء من جانب الحركة لاحقاً المُقتَرَحُ الذي حاول أن يُعطي الصُكوك المصرفيَّة قوَّة إلزامٍ قانوني يصلُها بالعقوبة الجنائيَّة.

عاد كذلك آحادٌ ممَّن تنامت كُسُوبِهم في مهاجر الغرب الأوروبي والأمريكي بخبرةٍ جيِّدةٍ في نُظُم العمل الإنساني الطَّوعِي أو الصِحِّي أو التعليمي، الرسمي الأممي الدولي أو الشَّعبي الطَّوعِي، ومن امتدَّت صلاتهم وتوثَّقت صداقاتهم مع وجوهٍ من دُول العَرَب الثريَّة، كانوا زملاؤهم في الدراسة أو العمل الرسمي أو الشعبي، خاصَّة من لهُم سابقة انتماءٍ وعلاقة مع حركة الإسلام الحديثة، كما أتاحت سنواتُ المنافي المايويَّة لآخرين أن ينبثوا في حواضر أفريقيا أو أصقاعها النائية، فتبلورت من كل ذلك فكرة منظَّمة عالميَّة للدعوة الإسلاميَّة، تمتدُ بفروعها من جنوب السُّودان إلى مراكزَ ومحطاتٍ في أفريقيا جنوب الصحراء، تصل الدعوة بالخير الإنساني، وتبلِّغ المسلم الأفريقي لا بالكلمة فحَسْب، ولكن بما كان يُعهَدُ في سِيَرِ المبشِّرين النصارى الذين أسَّسوا الكنائس الأولى، ووصلوها بالمشافي والمدارس، فوصلت منظمة الدعوة الإسلاميَّة بجهد الحركة الخالص، ثم بمَدَدِ أهل الخير العرب الأثرياء، وصَلَت التعليم بالصِحَّة، ومضت قُدُماً تحرِّر الفُقراء من الإغاثة، باعتماد مشاريع صغيرة منتجة للمُقيم والنازِح واللاجئ، لا سيَّما أن السُّودان في أوَّل عقد الثمانين كان القُطرُ الأوَّل والأكثر إيواءً للاَّجئين من حُروب الجوار الشرقي في إريتريا وأثيوبيا، ونزوح المجاعة الداخلي من غرب السُّودان وشرقه، وتشرد الحرب الأهلية من جنوبه. اتَّصل مَدَدُ المنظمة بكل هؤلاء، وتولَّى وزيرٌ من الحركة وزارة الشؤون الداخليَّة الاجتماعيَّة في حكومة النميري، فخَلُصَ العمل الطوعي أو الإنساني أو كاد للحركة(٧).

*****

هكذا انتعَشَت كثير من وجوه عمل الحركة منذ أوَّل المصالحة الوطنيَّة، لكن ظلَّت قيادة الحركة الإسلاميَّة وصفُّها الأوَّل يدفعون بمُشاركتهم في قمة السُلطة المايويَّة وحزبها الأوحد الاتحاد الاشتراكي، ظلُّوا يدفعون أقساطاً من سيرتهم النضاليَّة المُشرِقَة ومن سُمعَة الحركة المُجاهدة، لتأمين نشاط مدِّها الفكري والثقافي الذي يستقطب ويتَّسع

(٧) أحمد عبدالرحمن محمد تولي وزارة الشؤون الداخلية وقد جرَّدها النميري من الشرطة ولكنه أضاف إليها العمل الاجتماعي. وفي عهده عقد أول مؤتمر للاجئ المتنح في عام ١٩٨١ بالخرطوم.

بالعضويَّة، ومَدِّها الاجتماعي الذي وصلها بجذور المجتمع وأبرزها ظاهرةٌ فيه، ثم مَدِّها الاقتصادي الجديد.

صارَ ديوان النائب العام ووزارة العدل إلى أمين عام الحركة، الذي ما شغل وظيفةً عامة منذ خروجه من الجامعة عميداً لكلية القانون في ١٩٦٤م، وكان ذلك على نحوٍ خاص قِسطاً بالغ التكلفة لأوَّل وهلة، ما لبِثَت الحركة أن استثمَرَت بركاته، فالدكتور حسن التُّرابي قد أضحى رمزاً يتمثَّل طموحات حركة إسلاميَّة بالغة الصفويَّة متطلِّعة للشعبيَّة، كما ظلَّ بمرابطته سَبْعُ سنواتٍ في سجون النظام، وأنه القيادي الوحيد في المُعارضة الذي لم يخرُج من السُّودان، ظلَّ رمزاً لعامَّة الصفوة السُّودانيَّة، يُجسِّد صُمودها ورفضها للشموليَّة كما يُجسِّد تطلُّعها للإسلام الثوري الحي ورغم أن سنوات العقد الستين قد شَهِدَت ظهور نجمه السياسي وصُعوده لاسيَّما بعد ثورة أكتوبر (تشرين الأول)، فقد شَهِدَت أيضاً شدَّة صراعات الصفوة الإسلامية حول قيادته، إلا أن سنوات الاصطبار والمقاومة التالية قد صيَّرته رمزاً قومياً وحَسَمَت ولاء الإسلاميين له.

خاضت كذلك الحركة الإسلاميَّة لأوَّل عهد المصالحة الوطنيَّة انتخابات مجلس الشعب الثاني، ودَفَعَت برُموزٍ من صفِّها الأول، ووجوهٍ من صفِّها الثاني، مرشَّحين في نحو ثلث المقاعد النيابيَّة الجغرافيَّة على امتداد ساحة السُّودان، والفئويَّة ضمن قطاعات (تحالُف قُوى الشعب العاملة) الذي يمثل الاتحاد الاشتراكي، وفازت في غالبها. وفي دورة الانتخابات التالية لمجلس الشعب الثالث، اتَّسعت بالترشيح، وأصبح أبرز رموز الصف الأوَّل رئيساً لهيأة المجلس التي تضُمُّ كتلة الأغلبيَّة المنتمية للاتحاد الاشتراكي الحاكم، كما أصبح أبرز وجوه الصف الثاني الداخل حديثاً لصفها الأول (رائداً) للمجلس، أي ممثِّل الحكومة داخل البرلمان، كما تولَّى عددٌ من أعضاء الحركة من الفائزين في المجلس رئاسة بعض اللجان التي يقوم عليها عملُ المجلس، لا سيَّما المُصَعَّدين من الدوائر القطاعيَّة والنقابيَّة[٨].

إلا أنه مهما اشتدَّت تكاليف المشاركة في النظام المايوي بعد المصالحة، فإنها بعد تأمين الحريَّة للحركة والعمل، أهدَت إلى صف القيادة الأوَّل خبرة مُهمَّة، مهما تكن منقوصة، في

---

(٨) تولي ياسين عمر الإمام منصب رئاسة الهيأة البرلمانية لنواب الاتحاد الاشتراكي وقدَّم عبر الهيأة عدداً من المناشط لتثقيف النواب من أهمِّها محاضرة الدكتور حسن الترابي بقاعة الاجتماعات بجامعة الخرطوم "حول تجربة الحكم الإقليمي في السودان" ١٩٨٢. وتولي علي عثمان محمد طه منصب رائد مجلس الشعب وكان يسود في أدبيات مايو أن ذلك يوازي منصب رئيس الوزراء في الأنظمة الليبرالية التعدُّدية أمام رقيب المجلس الذي يوازي زعيم المعارضة.

الإدارة المُباشرة لأجهزة الدولة الحديثة وملامستها كفاحاً من قريب، وامتدَّت الخبرة إلى الصف الثاني، وتنزَّلت إلى القواعد في الحكومة أو عبر نُظُمِ الأساس ومؤتمراته في الاتحاد الاشتراكي.

فالحركة الإسلاميَّة السُّودانيَّة التي شَرَعَت لأوَّل مرَّة في تاريخ الحركات الإسلاميَّة المُعاصرة تجربةَ العمل الجبهوي، الذي يتحالف فيه صف الحركة الملتزم مع جماعاتٍ من خارجها على برنامجٍ، منتفعةً بتجارب الأحزاب اليساريَّة وتحالفاتها العالمية والعربية عَبرَ جبهة الميثاق الإسلامي ١٩٦٤م، مضى عليها وقتٌ طويل منذ أن حَسَمَت داخل صفها الملتزم حيثيات الصراع بين مدرسة تؤمن بخوض غمار العمل العام توكُّلاً، وأخرى تؤمن بالتزكية لخاصَّة صف الحركة دون مخالطة الآخرين، ورغم أنهما كانا تيَّارين شديدي الوضوح في صفحة الحركة منذ التكوين في العقد الأربعين، فإن أياً منهما - مدرسة العمل العام ومدرسة التربية - لم تأخذ شكل التنظيم المُنضبط خارج الحركة أو جماعة الضغط داخلها، فإن سيرة الحركة في السُّودان سارت على منهج مدرسة العمل العام، والتي خالفت غالب ما انتهى إليه حال الحركة العربيَّة الإسلاميَّة بأثرٍ من فكر سيِّد قُطب ودعوته إلى "العُزلة الشُعوريَّة" و"استِعلاء الإيمان"، وبَدَت أقربُ إلى النظريَّة العامَّة للشيخ "حسن البنَّا" مؤسِّس الحركة الإخوانيَّة الحديثة.

ورغم أن حسن البنَّا أسَّس دعوته على فردٍ مُسلِم يقومُ على أسرة مُسلمَة ثم يتألَّفُ المجتمعُ المُسلم من مجموعها، فإن عبرة مجتمع الإخوان بمدارسه ومعاهده ومصانعه ومستشفياته الذي قام إلى جوار المجتمع المصري، دَعَت الحركة الإسلاميَّة في السُودان إلى اعتماد صيغة أخرى، هي: نظرية "التفاعُل مع المُجتمع"، التي تجلَّت في أشمل صُوَرِها إبان عهدِ المُصالحة الوطنيَّة «نبدأُ حيثُما اتَّفَقَ تفاعُلاً مع المجُتمع»، وفقاً لعبارة مُفكِّر الحركة وأمينها العام. أما تشخيص حالة المجتمع الذي يمثِّل مادة الدعوة ومسرحها الذي تقف على أرضه، فهو ليس "المجتمع الجاهلي" وفقاً لرأي سيد قُطب وأبو الأعلى المودودي، ولكن مجتمعٌ مسلم تقوم فيه جيوبٌ جاهليَّة، والحركة الإسلاميَّة هي حركةُ إحياءٍ وتجديدٍ شاملة، تُوحِّد خاصَّة حياة المُسلم إلى عامَّة حياة المجتمع، اقتصاداً وسياسة، فأكبر العِلَّة وأخطرها ليست في خاصة شعائر المسلمين ومناسكهم، إذ يجدِّدها المؤمن أو يتوب إليها من قريب، العلَّة الأخطر هي مُروق الحياة العامة للمُسلمين عن الدين، علمانيَّة تؤسِّس الاقتصاد والسياسة والعلم والتعليم والإعلام على مصلحةٍ وضعيَّةٍ زمانيَّة.

واقع الأمر، فإنَّ قرارَ المُصالحة مع النميري قد بادَرَ إليه رئيس الجبهة الوطنيَّة السيِّد

الصادق المهدي، وتداوَلَ حوله مكتبُها السياسي لاحقاً بعد لقاء مدينة بورتسودان الشهير بين رئيس الجبهة المُعارِضَة ورئيسِ النظام الحاكم في ١٩٧٧م[٩]، لكن الحركة الإسلاميَّة استثمَرَت بركاتِه من فور خروج قادتها من المُعتقل، ورغم ما أثاره القرار من جدلٍ تصاعَدَ ليَحمَى بعد المُشاركة، فإن أجهزة الحركة المنوط بها اتخاذ القرار قد تداولت حوله، ورأت أن المُشاركة مع نظامٍ شُمولي لا يُطبِّقُ الإسلام نفعها أكبر من إثمها إذا انطلقت من قرار الجماعة وِفقَ رُؤيتها واستراتيجيَّتها في هذه المرحلة. فأحيت الحركة عملها بعد الطُلاَّب في قطاعات العاملين المُختلفة، وهي ترفُدُها بعشرات الخرِّيجين من جامعات السُّودان وممَّن درسوا خارجه، ثم هي تبعثُ النشاط في عناصر جبهة الميثاق القديمة بعد طول الركود في عهد مايو الأول، ثم في وجوهٍ أخرى قابلت أعضاء الحركة في المُعتقلات والسُّجون، وأُعجِبوا بطرحها ونهجها فاستُوعِبَت في أطُرِها الرسميَّة، منهُم من ترك حزبه القديم لينضمَّ إليها، وفيهِم الذي ينتظم لأوَّل مرَّة. كذلك تحرَّكت نُوى قديمة من عمل الحركة وسط قطاعات العُمال، التي استفزَّها مبكراً نشاط المد الشيوعي واليساري عامة، والذي قد حفَّزته أحلام البروليتاريا وشعاراتها وقد كثَّف جهده ليلقى كسباً فيما يراه مجاله الحيوي[١٠]. ومع فسحة الحريَّة التي تُتاحُ في نظام مؤسَّسٌ دستوراً على الحزب الواحد للعمل النقابي تمدَّدت الحركة وفازت في عددٍ من المجالس النقابية، بعد أن ظلَّت تحتكرُ الفوز بمقاعد اتحادات الطلاَّب كافة منذ (ثورة شعبان) ١٩٧٣م، حتى بلغت سيطرتها نقابة عُمَّال السكك الحديدية، المَوئِلُ التقليدي للحزب الشيوعي وحُلفائِهِ من اليَسار، وعندما وقع أكبر إضرابٍ عُمَّالي في عهد مايو من ذات النقابة، كان رئيسُ النقابة من الحركة، وجاء حلُّ الأزمة بمبادراتٍ من وزرائها في حكومة نميري[١١].

بأسبابٍ من تلك الفيوض المُتبارِكَة على الحركة، تأسَّس التنظيم القطاعي للمِهَن وقامت أمانةٌ للفئات، ترعى شؤون العاملين وعملهم في الحركة، فإضافة إلى عمل الشباب والمرأة والطلاَّب ومكاتبهم ومنظماتهم، تكوَّنت المكاتب القطاعيَّة للعُمَّال والتُجَّار والمُهندسين والأطباء والقانونيين وغيرهِم، واكتملت أمانة الفئات فيما يُشبِهُ التنظيم المُوازي، نَفَعَ في مُقبِلِ الأيام في أداء الدور الحاسم في انتفاضة أبريل (نيسان) ١٩٨٥م التي

---

(٩) عن الجبهة الوطنية السودانية ١٩٧٠- ١٩٧٧ راجع د. سيف الدين محمد أحمد - بحث غير منشور قُدِّم لمعهد الدراسات الأفريقية والآسيوية جامعة الخرطوم.

(١٠) في أوائل العقد الخمسين بعثت الحركة الإسلامية ياسين عمر الإمام ليعمل وسط العمال في مدينة عطبرة حيث تسود أكبر قاعدة عمالية في هياة سكك حديد السودان، وبسبب من سابقة انتمائه عضواً في الحزب الشيوعي.

(١١) وقع أكبر إضراب لعمال السكة الحديدية في عام ١٩٨٢م بقيادة رئيس النقابة "عباس الخضر" المعروف بانتمائه للحركة الإسلامية.

أطاحت بالنميري، ولكنه كذلك بمنافساته المتَّصلة لكسب المجالس النقابيَّة وخُصُوماته الحادَّة، وما يشوبها من عنفٍ أدبيٍ ومادي يستبطنُ إقصاء الآخر واستئصاله، لا التداوُل السلمي على مقاعد نقابة مؤسَّسة على روح المسامحة والديمقراطيَّة، لا سيَّما بين الحركة الإسلاميَّة وقُوى اليسار. أدَّت تلك الرُوح وما أحاط بها من مناخٍ إلى تباعُد عمل الفئات عن رسالة الدعوة نحو تأمين الحركة والترخُص في معاملة الخُصوم، ومهَّدت لاحقاً لما شهده عهد الإنقاذ من إرهابٍ وفصلٍ وتزوير.

*****

قطاعٌ آخر وثيقُ الصلة والتكامُل مع قطاع الفئات، هو "قطاعُ العمل الخاص" الأمني والعسكري، الذي أُستُنْبِتَت بذوره قبل عهد المُصالحة الوطنيَّة وتطوَّر حتى مرحلة التمكين في يونيو (حزيران) ١٩٨٩م.

بعد ثورة أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٦٤م استقرَّ رأي الحركة الإسلاميَّة على العمل وِفقَ أصول الديمقراطيَّة التعدُديَّة التي تمنع كل تدخُّلٍ للجيش في السياسة، إذ قَرَّ رأيها أن الجيش لن يعود إلى تسلُّم الحكم بعد الإجماع التعبي الذي تجلَّى في الثورة لإخراجه، وثار جدلٌ مستفيض بين قيادي في الحركة له سابقة انتماءٍ للحركة الشيوعيَّة وبين عددٍ من القيادات التي شاركت في ثورة أكتوبر (تشرين الأول)، وجُلُّهم من أساتذة الجامعة[١٢] وقامت حُجَّة القيادي أنَّ القوة متى وَجَدَت فراغاً نَفَذَت، وأن الجيش في العالم الثالث لا يعرف توبةً عن السياسة أو فِطاماً عن الحُكم، وأنَّ التنظيم الذي لا يؤسِّس له ذراعاً عسكرياً أمنياً يفتقرُ إلى الجِدِّية اللازمة لحماية نفسه وطرحه، وبالمُقابل استَمسَكَ "الأكاديميون" وفقاً للوصف الذي أطلقه عليهم ذلك القيادي بمواقفهم، ولم تُفلِح حُجَجُه في دفع القيادة لتأسيس خلايا للحركة في الجيش. ولا ريب أن أمين عام الحركة الإسلاميَّة وأمين جبهة الميثاق الإسلامي، عندما وَجَدَ نفسه أوَّل معتقل سياسي في الصباح التالي لانقلاب ٢٥ مايو (أيار) ١٩٦٩م، قبل رئيس الوزراء ووزير الدفاع، رغم أنه أمين عام حزبٍ معارضٍ لا يملك أكثر من نائبين في الجمعيَّة التأسيسيَّة، تأكَّدت صحَّة منطق القيادي ذو الخلفيَّة الماركسيَّة، وخطلُ منطق الأكاديميين.

تأسَّست خلايا التنظيم الإسلامي في الجيش بحذرٍ شديد على خوفٍ من عُنف مايو الماركسيَّة الأولى، لكن بعد الخِصام والفِصام بين مايو وحركة اليسار، ثمَّ إعدام قادة الحزب الشيوعي، ومع بداية الخُطُوات الأولى نحو تبديل سياسة البلاد من الشرق إلى

---

(١٢) ياسين عمر الأمام.

الغرب، وظُهور ملامح التديُّن على رئيس الثورة نفسه، بدأت التحوُّلات تسري في طبقة الضبَّاط التي تنتمي بحُكم موقعها إلى النُخبة المُتعلِّمة الآيبة إلى الإسلام، خاصَّة وقد بدأت موضة الأيديولوجيا اليساريَّة الاشتراكيَّة في الانحسار بعد سيادةٍ مُطلقة على ذات النُخبة.

جاءت المُصالحة الوطنيَّة وقد بدأت ملامح التغيير تسري على الصُورة النمطيَّة لسلوك الضباط ومكاتبهم وثكناتهم وتظهر فيهم غاشِيَة التديُّن، وبتَوَطُّد عهد المُصالحة دخلت أعدادٌ من الإسلاميين بخطة الحركة وتدبيرها إلى مختلف دُفعات الكليَّة العسكريَّة، وتزايدت عبر السنوات. ومع تبنِّي الرئيس "النميري" لحُكم الشريعة الإسلاميَّة، فُتِحَ "المركزُ الإسلامي الأفريقي" أحد واجهات الحركة الإسلاميَّة وثِمارُ عملها الإنساني التعليمي الذي توجَّه نحو أفريقيا، فتح المركز أبوابه لدوراتٍ تدريبيَّة فكريَّة وتربويَّة لعشرات الضباط، ومع مُضِيِّهم في تعميق فهمِهم ودراساتِهم، ازداد ولاؤهم لأطروحات إسلام الحياة العامَّة الذي تقومُ عليه فكرة الحركة الإسلاميَّة الحديثة.

كذلك، دفعت تجربة الجبهة الوطنيَّة (١٩٧٠ – ١٩٧٧م) بأعدادٍ من عُضويَّة الحركة في الطلاَّب وغيرهم إلى مُعسكرات الجهاد والمقاومة في ليبيا، وشَهِدَ مطارُ الخُرطوم فجر ٢ يوليو (تموز) ١٩٧٦م، وكذا دارُ الهاتف بالخرطوم مجموعاتٍ منهم، عَمَدَت لاحتلالها ضمن خُطة الجبهة الوطنيَّة لغزو الخرطوم واستلام السُلطة. بل إن قياداتٍ من الحركة الإسلاميَّة قد بادَرَت إلى الجزيرة أبا منذ أول الانقلاب في مايو ١٩٦٩م وانضمَّت إلى مقاومة الأنصار بقيادة الإمام الهادي المهدي ورافقته في رحلة الهجرة والشَّهادة، على رأسهم يُطِلُّ اسم الشهيد محمد صالح عُمَر، الأستاذ الجامعي، ورائدُ لواء الجهاد في الحركة منذ معسكرات الجوَّالة التي أسَّستها الحركة لنُصرة القضيَّة الفلسطينيَّة بعد نكبة ١٩٤٨م، ثم تواصَلَ جهادُ الأحياء الأفذاذ الذين مضوا بعد ذلك إلى معسكرات الجبهة الوطنية في إثيوبيا[١٣].

إلاَّ أن تجربة الجبهة الوطنيَّة وعودة عناصرها المدرَّبة إلى السُودان بعد المصالحة الوطنية، قد انتقَلَ بأشواق الجهاد التليدة إلى صيغة العمل العسكري الأمني المُنضبِط بالخُطَّة الاستراتيجيَّة. وإذ شَهِدَ ذلك العهد تأسيسَ أطُرٍ جديدة وميلادَ واجهاتٍ وأماناتٍ ومكاتب لأوَّل مرَّة تُوافي

(١٣) بعد استشهاد الإمام الهادي المهدي، والأستاذ محمد صالح عمر ألقي القبض علي الشيخ محمد محمد الصادق لكاروري وعبدالمطلب بابكر وواصل الأستاذ عثمان خالد والأستاذ مهدي إبراهيم وآخرون رحلة الجهاد إلى إثيوبيا وليبيا.

عمل الحركة المُتنامي المُتَّسع، جاء مكتب المعلومات يُوافي ظرف الحرب الباردة التي تؤسَّس فيها الأحزاب العقائديَّة عملها على جناحها العسكري والآخر الاستخباري، ثم عقيدتها الأمنيَّة العسكريَّة على الثورة المُسلَّحة أو الانقلاب العسكري، خاصَّة وقد بدا الاستهدافُ المُحكم على كل تجربةٍ إسلاميَّة حركيَّة ضمن أصول السياسة الخارجيَّة للقُوى العُظمى في القرن العشرين واضحاً ماثلاً للعيان.

تداعى لتأسيس مكاتب المعلومات المركزيَّة وفروعها المحدودة في الجامعات وبعض المُدُن العناصر التي تلقَّت تدريباً عسكرياً اجتهدوا في تطويره ومدِّه بثقافةٍ تتعمَّق في عُلوم الاستخبارات وإداراتها، وتجاوَبَت معهُم طائفةٌ صوَّبت كل طاقتها إلى عمل المكاتب الخاصَّة التي تعزل طواقمها بحُكم طبيعة عملها السريَّة، وتحرمهم من التلقِّي والانفتاح على ثقافة وأخلاق وتجارب سائدة في الأطُر التنظيميَّة الأخرى، وقد يدفعهم الوجود في ثغور المُواجهة أحياناً إلى ردِّ الفِعلِ الأعنَف على الفِعلِ العنيف. ومن مسيرة العمل الإسلامي في الجامعات والنقابات وغيرها، و لتي تعرَّضت فيها للمواجهة المستمرَّة مع الخُصوم، يتملَّك أعضاءُ مكاتب المعلومات أسرارَ الأعداء أكثر من عامَّة العضويَّة، ويتعبأون ضدَّهم على نحوٍ أشد كذلك. ورغم تصويب برامج خاصَّة في خُطة الحركة تتعهَّد عناصر المكاتب الخاصَّة بتزكيةٍ وعلمٍ يُنسِبُ ما يَعرِضُون له من ابتلاءٍ وتحدٍ، فإن الواقع إذا يسَّر أسباب القوَّة ولم تُسعفُه تقوى ضابِطة من إعمال تلك القوة والتجاوُز فيها، وإذ لم يُبسَطُ فقهٌ دقيق حول دواعي قيام هذه الأجهزة ورسالتها، تتطوَّر قمعية مارقة تماثل أشباهها في التجارب الاستبدادية مما سنعود إليه في مُقبِل صفحات هذا الكتاب.

إلاَّ أنَّ تجاوب قاعدة الحركة مع أجهزة المعلومات ورفدها المُستمر الذي كان وراء معظم نجاحها، لم يكسر حاجز التعازُل بينها وبين أعضاء تلك الأجهزة، خاصَّة أن نشاط المعلومات قد يشمل حتى مراقبة العضويَّة، فضلاً عن الاختراق المُتبادل مع التنظيمات الأخرى وحماية الشخصيات المهمَّة في الحركة ثم تأمين الاجتماعات وحفظ الوثائق. وبالمُقابل، استشعر أعضاء الأجهزة الخاصَّة خُصوصيَّة تميُّزَهُم بما يتوفَّر لهُم من معلومات وتدريب خاص، ورغم أن غالبهم كان في ظاهر سيرته على إخلاصٍ وخُلُق، إلا أن عناصر ظاهرة التنطُّع والشُذوذ وَجَدَت طريقها إلى تلك الأجهزة، ومناخاً يُهيِّئ للسُلوك الغريب أو يسنده ويحميه.

السِمَةُ المائزة الأخرى لعمل الحركة، هي رُسُوخ اللامركزيَّة في البناء التنظيمي، فمهما وافق تنظيمُ الحركة الإسلاميَّة بعد المُصالحة الوطنيَّة النمطَ الرسمي للحُكم

الإقليمي، فقد مضت الحركة لتنزيل خُطَّتها الاستراتيجيَّة مؤسَّسةً على اللامركزيَّة الإداريَّة للتنظيم، فقام في كل إقليم أمينٌ عام ومجلس شورى ومكتبٌ تنفيذي، وانبَسَطَت تحتهم الشُّعَبُ التنظيميَّة في القُرى والأحياء، تعقد مؤتمرها العام كل أربع سنوات، وتنتظم شُوراها كل بضعة أشهر، تتداولُ حول التقارير والتوجيهات المتنزِّلة إليها من المركز، ولكنها تتمتَّع بحريَّة قرارها في غالب شؤونها المحليَّة، إلاَّ أنها مهما نشطت تُراعِي سريَّة عملها وقيامها في كَنَفِ نظامٍ شمولي لا يعترفُ بها دستورياً، ولكنه يَغُضُّ الطَرْفَ عنها لمدىً معلوم.

لقد تعسَّر تمام إعمال الشُّورى ونفاذ قراراتها بأسبابٍ من السريَّة التي تُضعِفُ الفاعليَّة، وأدَّت الشُّورى الناقصة إلى توتُّرات محدودة في ذلك العهد، خاصَّة حول تمثيل العضويَّة في مؤتمرات الأقاليم، وفي المؤتمر العام الذي يختار مجلس الشُّورى وينتخب الأمين العام. لكن اللامركزيَّة بوجهها الذي أتاحه الظرف النفسي والتاريخي لتلك المرحلة، رسَّخَت الوجه الشعبي للحركة الإسلاميَّة، وعافتها من عِلَلِ الصفويَّة التي طَبَعَت تاريخها، وهيَّأتها لمرحلة الجبهة الإسلاميَّة القوميَّة(١٤).

قامت الحركة الإسلاميَّة على أندادٍ يتقاربون عُمراً وعِلماً وتجربةً، لا يقومُ عليهِم شيخٌ أو مرشدٌ أو إمام مُقدَّم، كما هو معهودٌ في التقاليد الصوفيَّة والطائفيَّة الدينيَّة أو السياسيَّة في السُودان، أو كما نشأت مثيلاتها في البلاد العربيَّة، لكنهم التقوا زملاءً في مدرسة "حَنتُوب الثانويَّة" وانتقلوا طُلاَّباً في جامعة الخرطوم ثمَّ تخرَّجوا إلى ساحة العمل والمهنة، فجاءت فضيلة الشُّورى ثمرة طبيعية لمرحلة التأسيس، قبل أن يُؤصَّلُ لمفهومها ويُعبَّرُ عنه في نُظُم الحركة وإجراءاتها، فلم يُثار الجدل حول هل هي مُلزِمة أم مُعلِمة، ذلك الجدل الذي تسرَّب من كُتُب الأحكام السُلطانيَّة، وبلغ بعض الحركات الإسلاميَّة في القرن العشرين.

وإذ سادَت نُظُمُ الانتخابات والاقتراع التي تُقارِبُ نمط الديمقراطيَّة الحديثة في اختيار الأمين العام ولا تسمِّيه أميراً أو رئيساً، فضلاً عن مُرشِدٍ أو إمام، فشى مناخٌ من الطلاقة والبحبوحة والحريَّة الفكريَّة في أوساط الحركة الإسلاميَّة السُّودانيَّة، فلم تُنَزَّل إليها التعاليم أو الفتاوى، ولا تُلزِمُ أعضاءها إلا مواقفُ الحركة الصادرة عن شرعيَّةٍ وشُورى من أجهزتها، فأعضاؤها يطلبون دليلاً صحيحاً من نصٍ أو عقلٍ ويتجافون عن

(١٤) حول اللامركزية في الحركة الإسلامية: راجع حسن الترابي كتاب "الحركة الإسلامية في السودان: التطور.. الكسب.. المنهج".

الإتباع، ولا يقرأون مُتُونَ الفِقه التي تُرشِدُ المُتمَذهِب إلى ما يفعلُ وما يَدَع، ولكن يتحرَّون القُرءان والحديث الصحيح. أما في اختيار المسؤولين لوظائف الحركة فقد كانت تدورُ شُورى واسعة، ما وَسِعَ الوقت وأتاحت الحريَّة، وأصبحت سُنَنُ الجرح والتعديل راتبةً تُتداول حول المُرشَّح بغير حساسيَّة أو مُجاملة، خاصَّة بين طلاَّب المدارس والجامعات، يخرُجُ المُرشَّح ويتناول المجتمعون السالبَ والموجبَ من صفاته التي تعني الوظيفة محل التداوُل. وكانت هذه السُنَنُ بسيطة مباشرة في معهودات الحركة، ثم تعقَّدت شيئاً ما في أوَّل العقد السبعيني، لا سيَّما في جامعة الخرطوم، إذ ساد ظنٌّ شديد يتوهَّم الكمال في مَن يُنتَخَبُ أميراً للجامعة، لا تُسمِّيه اللوائح إلا أميناً عاماً، وذلك بأثرٍ من غاشية سلفيَّة عبرت موضةً تعفي اللحى، وتقصِّر الجِلباب، وتعكِفُ على كُتُبِ العصرِ الإسلامي الوسيط[١٥].

اتصل عمل الشريحة القيادية لسنوات المُصالحة الوطنيَّة بأفضل مما جرى في أي مرحلةٍ من تاريخ الحركة. توالَت اجتماعاتُ المكتبِ التنفيذي راتبةً كل أسبوع، وانتظمت هيأة الشُورى الأربعينيَّة، وتكثَّف اللقاءُ مرَّة كل يومين يطوفُ على بيوت أعضاء المكتب التنفيذي، ورغم توالي تقارير الأجهزة الأمنيَّة الرسمية للنظام المايوي حول نشاط القيادة، لا سيَّما هيأة الشُورى التي تبذلُ أجهزة الحركة تدابير مُحكَمَة تضمنُ تواجُد الأربعين عُضواً في مكانٍ واحد، رغم كثرة التقارير عن تلك اللقاءات لتنظيم لا يُعتَرَفُ به علناً ويَستَتِرُ بكل عمله سِوى بعضُ الواجهات، لم يَعْمَد رئيسُ النظام إلى اتخاذ أية إجراءات تَحِدُّ من حُريَّته، أو توافق أجهزته الأمنيَّة على خطر الحركة الإسلاميَّة، فقد كان تقدير الحركة أن النميري لا يستشعرُ خطراً ماثلاً منها ولا يعنيه كثيراً أن تحكُم الحركة بعد عقدين أو ثلاثة في الزمان، لكنه مع ذلك يَحْكُمُ فرداً لا يقبلُ مُشاركةً ولا يَرضَى منافسةً، فاحتاجت الحركة كذلك أن تُحكِمَ الرقابة على حقيقة وضعها منه أو تطوُّر وقعها على مُجمَل النظام، خاصَّة وأن تقلبات الطُغاة واعتلالُ أمزجتهم تعتريه أحياناً كثيرة، فحَرِصت القيادة على اللقاءات المُنتظمة المُتصلة التي يُتبَدَلُ فيها المعلومات وتتكامل فيها الصورة، واستفادت الحركة الإسلاميَّة من وجود أعضائها في وزارة العدل ووزارة الشؤون الداخليَّة واللجنة المركزيَّة للاتحاد الاشتراكي. ومجلس الأمن الوطني، ثم مجلس الشعب التشريعي. فالعلاقة مع النظام، وفقاً لوصف عضوٍ بالمكتب التنفيذي أشبه بمباراة

(١٥) حول نشأة الحركة، راجع حسن مكي "حركة الإخوان لمسلمين في السودان". وحول طبيعة القيادة والشورى، راجع عبدالوهاب الأفندي "ثورة الترابي" بالإنجليزية، وحول أدب اختيار القيادة، راجع عبدالمحمود نور الدائم الكرنكي "ذكرياتي في البادية" مقالات غير منشورة.

"Game"، قد يجري اللعب فيها هادئاً منتظماً أو خشناً، وقد تقع الأخطاء من هذا الجانب أو ذاك، ولكن يحرِص الجميع على قوانين اللُعبة المعروفة ضِمناً.

إلاَّ أن عهد التجديد والانفتاح الفِكري شَهِدَ تبلوُر الثلَّة القياديَّة كثيفة اللقاءات والاجتماعات، شديدة الانسجام حتى لكأنها لا تقبلُ جسما غريباً أو تُفسِحُ لاستيعابه، فمهما يكُن رأيه وجيهاً موضوعياً واقتراحه مفيداً قد لا يجد سبيلاً للتعبير عنه أو يستنكف عن إبلاغه. وإذ استشعر كثيرون أن لا مقام لهُم بين القيادة المُتَّسقة ا اعتزلوا وانعزلوا، وحُرِمَت الحركة من تمام خبرة جيل الصف الثاني وطاقاته القيادية، رغم أنه كان واعداً في عهده الجامعي، وتهيأت لغالبه فرصة الدراسة العُليا وإحراز درجات الماجستير والدكتوراه من جامعات الغرب الأوروبي والأمريكي، لكنه بدا عاطلاً عند كمال نُضجِه، وحُرِمَت شُورى القيادة من اختلاف الرأي الذي يجنِّبها بوادر العِلَّة التي تُصيبُ الأجهزة شديدة الصفويَّة والانسجام، تلك الأجهزة التي تُؤثِر المُجاملة على المُناصحة، والمُسايرة على المُواجهة فتُؤثِّرُ على صواب القرار، ولا رَيبَ أن ذلك المنهج قد أسهم بنصيبٍ مُقدَّر فيما استقبلت الحركة من أزمات[١٦].

مهما اشتدَّت موجة السلفيَّة على الحركة الطلابيَّة الإسلاميَّة في أوَّل السبعين وبين يديّ ثورة شعبان ١٩٧٣م، فقد تخرَّج من المُعتقل المُتطاوِل أفذاذٌ حملوا ثقافة الانفتاح على العصر، وشَهِدَت المُصالحة الوطنيَّة ملامح جيلٍ جديدٍ في الحركة الإسلاميَّة كأن قد مضت الريادة الفكريَّة عبر أجيالٍ لتُسلَّم إليهم، جيل جَيِّدُ الإطلاع على الأصُول لكنه مُستوعِبٌ لرُوح العصر مُدركٌ لتحدياته. فشَهِدَت الجامعات المحاضرات والمُنتديات والصُحُف التي عبَّرت عن كل ذلك، كما شَهِدَت فرق التمثيل والدراما، نَفَذَ إليها أعضاءٌ ملتزمون مدُّوا تجربتهم من داخل أسوار السجن إلى خشبة المسرح الحرَّة، فظهرت صورةٌ للأخ المُسلم مُباينَة للصُورة النمطيَّة التقليديَّة، جلبت أحياناً حسداً وغيرةً من خُصُوم الحركة الذين يُؤذيهِم أن يقترب عُضوُ الحركة الإسلاميَّة بفكره وشكله من المجتمع. وإذ رأت فيه قيادة الحركة بُشرى بقُرب قيادة المجتمع، أهاجت تلك الصورة المُتجدِّدة ثائرة من قوى التقليد والرجعيَّة في الحركة الإسلاميَّة فاستنكروا الصورة الجديدة، يزعُمون أنها مخالفة للدين وليس

---

(١٦) شهد تاريخ الحركة الإسلامية في السودان خروج بعض الشخصيات الواعدة من جيل العقد الخمسين بعد انشقاق ١٩٥٠ وتكوين حركة التحرير الإسلامي التي أحدث من أولئك أ. بابكر كرار، أ. ميرغني النصري، أ. عبدالله زكريا، د. ناصر السيد. لكن في جيل العقد الستين والسبعين تخلفت أسماء مهمة عن لعب أدوار قيادية رئيسية، أمثال أ. ربيع حسن احمد، أ. حافظ الشيخ، عبدالرحيم علي، د. جعفر ميرغني، د. أحمد إبراهيم الترابي، د. سراح الدين عبدالباري، د. بهاء الدين حنفي، م. مالك منير، د. محمد خير فقيري، د. قطبي المهدي، أ. أحمد عثمان مكي وغيرهم.

لمجرَّد ما أَلِفُوا، خاصَّة إذا شَمِلَ النشاطُ القِطاعَ النِسائي الناشِط المُمتد في الحركة. ولكن تيَّار التجديد سادَ بما تزَوَّد من قوة الطرح، وبما حمل من أنفاس الجديد المنعشة.

كان وقعُ كل ذلك طيباً على مناخ حريَّة الفكر وممارسة الشُّورى في الحركة، إذ تلقى المَدُ التجديدي مَدَداً من اجتهادات الدكتور حسن التُرابي، الذي فتح أبواب الاجتهاد لأيِّما صاحبِ رأيٍ مهما يكُن محدوداً في كسبه العِلْمِي أو العَمَلي، الشَرِيعِي أو الطبيعي، فإنه يُساهِمُ مع الجميع في شركة الحركة الإسلاميَّة ومجتمع المؤمنين، فقد يسأل الجاهل سؤالاً يستفز العالم للبحث أو يثير خواطره للاجتهاد، وقد يرى رأياً لا يراه الأكثر علماً منه، وحتى بخطئِه الذي يُعتَبَرُ به ويَدْفَع أهل المعرفة لتصويبه، فتُثمِرُ حركة المجتمع المُتكامل فكراً وعملاً لا يجتمع على ضلالة. تِلْكُم كانت رؤى "التُرابي" التي تمثَّلتها الحركة المُتجدِّدة، فتدافعت في الحركة أصوات الفكرِ والرأي الحُر، وأضحَت الشُّورى سلوكاً راسخاً في الممارسة التنظيميَّة، وإحياء الحوار والتداوُل والمُناقشة والجِدَال خُلُقاً لا يبعث خُصُومةً ولا يثيرُ ضغينةً مهما اختلفت الآراء.

كذلك أحيَت أيامُ السِجنِ ولياليه أصواتَ الإبداع الشِعرِي والأدبي والمَسرحِي في عناصر الحركة، وبعد أن شَهِدَت أوائلُ العقد السبعين ظاهرةَ الشِعر "الحلمنتيشي" بين طلاَّب الجامعة، وقد انتمى عددٌ منهم إلى الحركة الإسلاميَّة، وأشعلت ثورة شعبان ١٩٧٣م والمُشاركة الجسُور لطلاَّب الحركة في حركة ٢ يوليو (تموز) ١٩٧٦م، وما تُوِّجوا به من جهادٍ واستشهاد، أشعَلَت أصواتُ شِعرِ المُقاوَمَة السياسيَّة والثورة، وظهرت "رابطة الشُعراء الإسلاميين" قبل المُصالحة ثم اتصل نشاطها بعد المُصالحة، وظهرت فيهم أنواعٌ أخرى من الشعر العاطفي والعام، وانتظمت الأمسيات الشعريَّة والأدبيَّة في مسارح الحركة الإسلاميَّة، لا سيَّما في الجامعات والمعاهد والمدارس الثانويَّة، واشتهرت أغلب الرموز الفكريَّة والسياسيَّة بين الطلاَّب بوجهٍ آخر، هو تعاطيهم الشعر وحسبانهم في زمرة الشُعراء، واشتهر بعضُهُم نُقَّاداً للأدب وكُتَّاباً للقصة والمسرحيَّة والقصة القصيرة في صُحُف الحائط والمجلات التي كانت تصدُرُ عن اتحادات الطلاَّب في الجامعات، وبدا كأن كل الأصوات الأدبيَّة والشِعريَّة الشابة تنتمي للحركة الإسلاميَّة، وأنها حتماً ستسود المُستقبل، كما تنبَّأ أحد أساتذة اللغة في جامعة الخرطوم[١٧]

---

(١٧) اشتهر من شعراء حلمنتيش محمد الجاك الصراف، د. احمد الأمين، محمد النجومي. وفي رابطة الشعراء الإسلاميين الشهيد حافظ جمعه سهل، والشهيد حسن سليمان ومعهم سيد محمد الحسن الخطيب، ابن عمر محمد احمد، ابوبكر ياسين الشنقيطي، حسين خوجلي محمد حسن، عبدالمحمود نور الدائم الكرنكي، بكري عثمان سعيد،أمين حسن عمر، فايزة الأمين، وغيرهم.

في ليلة السابع عشر من رمضان من العام الميلادي ١٩٨٣م، قدَّم الدكتور حسن التُرابي محاضرة "حِوارُ الدين والفَن" بمسجد جامعة الخرطوم، وكانت بمثابة إعلان يتجاوزُ الإباحة إلى ضرورة الفن وجهاً للعبادة، وسبيلاً لإعمار الحياة، يوشِكُ أن يكون ضرورةً في حياتنا المُعاصِرَة، وأن حِوارَ الفن والدين يجئ في ذكرى بدر إذ تقابل الحقُّ والباطِل، وحيثُ ينبغي أن يتناصر اليوم الحقُّ تجاوباً مع حاجة المؤمن المعاصر.

لكن تأسيس الفِرَق والمجموعات الموسيقيَّة والمسرحيَّة تأخَّر سنوات رغم دخول أعدادٍ من الحركة إلى معهد الموسيقى والمسرح وتخرُّجهم فيه، بأسبابٍ من شواغل السياسة. أما الفن التشكيلي فقد ظلَّ غائباً عن همِّ الحركة ونشاطها، ولم تشغل مَعارِضُه أي جزء في برنامج الحركة، رغم وجود أعدادٍ مُقدَّرة من الموهوبين الهُواة والخطَّاطين والمُصمِّمين، الذين يُحرِّرون صُحُفَ الحركة اليوميَّة ومعارضها الموسميَّة، ورغم وجود تشكيليين روَّاد في عضوية الحركة منذ الخمسينات.

كانت ثقافة الحركة الإخوانيَّة التقليديَّة في السُّودان تجد كفايتها من قراءة أدب حركة الإخوان المسلمين المِصريَّة (حسن البنا، عبدالقادر عودة، البهي الخولي، سيِّد سابق، محمد الغزالي، يوسف القرضاوي، سيِّد قُطب، محمد قُطب)، ورغم الإعجاب الكبير في أوساط الحركة بشخصيَّة سيِّد قُطب وفكره، فقد وجدت كتب "مالك بن نبي" سبيلاً إلى ثقافة الحركة، خاصَّة بعد زيارته للسُّودان في عام ١٩٦٨م، وكذلك كُتُب أبو الأعلى المودودي، وأبو الحسن الندوي، ثم فتحي يَكن وسعيد حوي من الشام، وفي أوَّل سنوات السبعين تطوَّر اتجاهٌ سلفيٌّ محدود في جامعة الخرطوم، انتبه لكُتُب ابن تيمية وابن القيِّم والشوكاني، وبعضِ كُتُب الأصول وكُتُب الفروع. ومع هذا التيَّار ظهرت بعض صُور التنطُّع والغُلو، التي شابت الحركة يومها، واغتربت بها عن خطِّها المنفتح، ورغم فائدةٍ جاءت من تلك الحركة عَرَّفت الكثيرين من شيوخ الحركة وروَّادها بما كان ينقصهم من التلاوة الصحيحة في نُطقِ القُرءان ومن فقهٍ لازمٍ لأداء الشعائر بسببٍ من قصور ثقافتهم الدينيَّة، لكن سنوات المُعتقل المايوي صقلت ثقافة الكثيرين وعمَّقت فكرهم، خاصة ممَّن امتدت بهم الأيام في السجون، فالكتاب متاح والوقت مُتَّسع، ففاض فرسان القراءة الذين عكفوا على الدراسة المتعمِّقة لمجلدات الأصول والتفسير واللغة، ثم الإدارة والاقتصاد والسياسة، فاضوا بدروسهم ومناقشاتهم حتى على الذين لا يصطبرون كل ذلك الاصطبار.

كما أتاحت ظروف المعتقل مساحة للحوار الداخلي، وفتحت أبواباً للحوار مع الآخر من المعتقلين بمختلف مدارسهم الاشتراكيَّة الماركسيَّة أو الرأسماليَّة اللبراليَّة أو

القوميَّة العلمانيَّة أو أهل الثقافة الشعبيَّة، وكان كل ذلك زاداً طيباً تجلَّى في المراحل المختلفة التي أعقبت المُصالحة الوطنيَّة. ومع تقدُّم صُور العمل والنشاط وسط الطلاب والشُّعب، بدأت كورسات الإدارة والتنظيم والمحسبة والبرامج المضبوطة بالوقت، وتطوَّرت أساليب المراجعة والضبط والمحاسبة لتقويم العمل ثم تطويره. كل ذلك كان امتداداً لثمار ثقافة المُعتقل وما أضافت من تطوُّرٍ نوعي، وفي العام ١٩٧٩م مع خسارة الاتجاه الإسلامي بجامعة الخرطوم أغلب مقاعد اتحاد الطلاَّب لأوَّل مرَّة منذ ثورة شعبان ١٩٧٣م، لصالح تحالُف القوى اليساريَّة والجمهوريين وحزب الأمَّة والاتحاديين فيما عُرِفَ بـ"قُوى التمثيل النِسبِي"، دفعت الصدمة الحركة في الجامعة لتقديم عناصر ذات نَزعٍ سلفي لقيادة التنظيم، فَفَرَّغت رموز تيار التجديد الذي تنامي في الجامعات إلى تمتين العمل الفكري وتعميقه وتوسيعه وسط القاعدة، وأخذت المبادرة أوَّل مرَّة شكل مُنتدى حُر يُعقَدُ كل أسبوع، اتَّسم بالطلاقة في الطرح والحوار، وتَصوَّب نحو قضايا التجديد ونقد الفكر السلفي. ورغم تململٍ وانزعاجٍ من المُنتدى لدى العناصر التقليديَّة خاصَّة أعضاء المكاتب الخاصَّة، فقد اتصلت حلقات المنتدى الفكري سنواتٍ لا تنقطع، وطَرَقَ الحِوار مواضيع الاتفاق والاختلاف كافة، وقدَّم معظم رموز الفكر والأدب والسياسة داخل الحركة وخارجها، وامتدَّت سُنَّة الانتداء إلى الجامعات داخل وخارج السُّودان حيثُما وُجِد الاتجاه الإسلامي، وظهرت على صفحة الحركة بُشرَيَات جيلٍ من المُفكِّرين، كان يُقدَّر له أن يُثمِر أعلاماً في الفكر ومدارِسَ في الثقافة يوافي التحدِّي الكبير الذي شَرَعَ أبوابَه مفكِّرُ الحركة الأساس في تجديدِ فِقه الإسلام أصولاً وفروعاً ليستوعب الحياة المُعاصِرَة. ورغم أن المسارَ الفكري قد اتَّصل لذلك الجيل، وامتدَّ ببعثات الدراسة في الخارج، لا سيَّما أوروبا والولايات الأمريكية، لكنهم عادوا برصيدٍ أقل مما رفدت سُجُون مايو وبتأثيرٍ أضعف مما كان يُرجى منهم. ولم يتقدَّموا إلى مواقع القيادة الحقَّة، الفكريَّة والسياسيَّة للحركة.

كذلك ظلَّ المكتب الثقافي بأمانة الطلاَّب يُصدِرُ طيلة عهد المُصالحة ورقة عملٍ للثقافة كل عام، تُعَرفُ بـ(البرنامج الثقافي)، تُهدِي ناشئة الحركة في المدارس الثانويَّة إلى قراءاتٍ مختارة، جُلُّها من كتابات مفكري الحركة الإسلاميَّة العربيَّة المعروفين، وقد يتوسَّع أحياناً فيُشيرُ إلى كُتُبٍ من الثقافة الغربيَّة والفكر الإنساني عامة، أعجب بها وأشار إليها أولئك المفكرون، مثل كتاب أليكسيس كارل "الإنسانُ ذلك المجهُول" وكتاب "دَعِ القَلَقَ وابدَأ الحياة" لدايل كارنيجي، وكُتُب لبرتدراند رسل وبرنارد شو.

لكن بتوسُّع ثقافة المسؤولين عن الطلاَّب وسَّعوا في البرنامج الثقافي فأضافوا كُتُباً في أصول الفقه بعد أن ظلَّ كتاب سيِّد سابق "فِقهُ السُّنَّة" بنداً ثابتاً في كُل البرامج، ثم كُتُب في الإدارة والسياسة والاجتماع، ثم أضافوا في مرحلةٍ تاليةٍ مُختصراتٍ تلخِّص أهم الأفكار الواردة في تلك الكُتب، لتساعد الطلاب على الاختيار بعد أن اتَّسعت القائمة. إلاَّ أن اتِّساع صف الحركة وازدحامه بأنماطٍ متباينة من الميول والمواهب دفع إلى إعادة النظر بالبرنامج الثقافي، وقد عبَّر الأمين العام للحركة أن البرنامج الثقافي قد يُحاصر سعة الفكر وتنوعه لحركةٍ تريد أن تقود المُجتمع، فليَختارَ كُل عقلٍ ما يُناسبه من قراءة وثقافة، فالمهم أن تنشط حركة القراءة والدراسة والبحث والحوار، فالعِلمُ شُورى، ينمو ويتقدَّم بالتداوُل والمجادلة والنقد.

كذلك تجافت الحركة عن فكرة "مدرسة الكادِر" التي عرفتها الأحزاب الشيوعيَّة والحركات الثوريَّة، تخشى ذات المأزق الذي يصُب كل أعضاء الحركة في قالبٍ واحد، كما كَرِهَت الحركة منهج الإخوان الجُمهوريين الذي يحفظ نصَّ كلام الأستاذ محمود محمد طه، ويظل العضو منهُم صامتاً سنواتٍ في حلقات الحوار يستمعُ إلى أهل السابقة فيهم ولا ينطق إلاَّ وقد حَفِظَ لوحَهُ.

أما الجماعة الأوسع اهتماماً بالأفكار، فقد اقترحت ميثاقاً ثقافياً يتوافق عليه أعضاء الحركة ويلتزمونه، لا سيَّما العضويَّة الناشئة في الجامعات، يُثبِتُ أصول الأفكار التي ينطلق منها كل فذٍ في حركة إسلاميَّة تجديديَّة، ويشرح مناهج القراءة ويقترح المفكرين والكتب، ثم يدع كل زهرة تتفتح على طريقتها في الموهبة والمزاج، إلا أن مقترَح الميثاق التجديدي برز في ساعةٍ احتدم فيها الجدال والمقابلة بين تيار التجديد وخصومه من التقلديين فلم يُعتَمد رسمياً ضمن برامج الحركة.

*****

لم تشهد الحركة الإسلاميَّة طيلة عهد المُصالحة الوطنيَّة ظواهر الانشقاق الذي يَقسِمُ جسماً من الحركة ويَستَقِلُّ به خارجها، بل إن كل النوازع المحدودة نحو قَسْم الصف حاصَرَها العملُ المُتصل والنشاط المتحمِّس الكثيف، فتلاشت سراعاً. لكن تجدَّدت لأوَّل العهد أصوات التبرُّم الذي علا في أخريات الستين قبل أشهُرٍ من انقلاب مايو من قِبَلِ النُخبة المنافسة لـ"التُرابي" وانتهى بقيام تنظيم خاص لم يُشهَر حتى وقعت "مايو" ثمَّ استشعروا الخطر الأكبر على الإسلام فذابوا في الكيان القديم. ولكنهم بعد خروج أعضاء الحركة من السُجون أعلنوا خروجهم من الأجهزة، ريثما عادوا بعد زيارةٍ قصيرةٍ لوفدٍ من

التنظيم الدولي للإخوان المسلمين، ثم ما لبثوا أن أحيوا احتجاجهم القديم على شخصيَّة التُّرابي، ولكنهم أضافوا إليه مادَّة من مناخ المُصالحة الوطنيَّة، بعضُها سياسيٌّ حول خَطَلِ سياسات النميري، وبعضُها يلبِسُ لُبُوساً شرعياً (عدم جواز مُصالحة الحاكِم الذي لا يحكُم بالإسلام)، ثم إضافة أخرى من الاجتهادات الفرعيَّة للمناهج الأصوليَّة التي جاءت في بعض محاضرات الدكتور حسن لتُرابي "المُرتَدُّ رِدَّةً فكريَّة بحتة لا يُقتَل"، "حديثُ الذُبابة" الذي اشتهر بعد محاضرة في إحدى الجامعات السعودية في سياق حديثٍ كُلي حول السُنَّة التشريعيَّة والسُنَّة الخاصَّة، ثم "استمرارُ زواج الكتابيَّة إذا أسلمت دون زَوجِها" في محاضرة أمريكا... إلخ. خُلِطَت كل تلك الأطروحات بالمواقف السياسيَّة حول مشاركة وجُوه الصفِّ الأول للحركة في الوزارة وفي الاتحاد الاشتراكي، وكتبوا منشوراتٍ تَنسِبُ الحركة لمُوالاة الباطل، وتُصنِّفُ الشيخ التُرابي ضمن تيارات الشُذوذ الفكري والعمالة للغرب، وفيما رَفَضَت القيادة العُليا في المكتب التنفيذي المُداولة في شأن الأفراد الذين يُشيعُون تلك الآراء، تولَّت شُعَبُ الأحياء قرار فَصلِهِم من الحركة.

قامَ كذلك أوَّل المُصالحة تنظيمٌ صغير في جامعة الخرطوم باسم "الجِهَاد"، يَزعُمُ أنه يُقدِّم التربية الفكريَّة والعقيديَّة على السياسة، لكنه تراجع وحَلَّ نفسه إذ اخترقته أجهزة الحركة في الجامعة، وتطرَّفت شُعبتها فألحقت قرار فصل أعضائه بمُقاطعتهم اجتماعياً.

مهما يكُن من أمر تلك الحركات الانقساميَّة، فإنها لم تُفلِحْ إلاَّ في استمالة بعض أهل المُخالفة القديمة، وبعض الطلاَّب داخل السُودان وخارجه، وظهروا باسم "الإخوان المُسلمين"، يدَّعون أنهم الأصل، وأن الحركة التي يقودها التُرابي ليس لها فيه شيء.

*****

كذلك أثارت الثورة الإسلاميَّة في إيران ١٩٧٩م، بأحداثها التي تصاعدت لبضعة أشهر، والعودة المظفَّرة للإمام الخميني إلى طهران، تجاوباً بالغاً في أوساط الحركة الإسلاميَّة في السُّودان، فخَرَجَت أوَّل تظاهُرة ضخمة تؤيِّد الثورة بالخرطوم، ثم ما لبث وفدٌ من اتحاد طلاَّب جامعة الخرطوم أن زار طهران والتقى الخميني، كما توافد إليه آحادٌ من الحركة، جاءوا من أوروبا وأمريكا في أطُر المنظمات الطلاَّبية الإسلاميَّة العالميَّة، التي كان ينشط فيها أعضاءٌ من الحركة.

كما أسَّست الثورة الإيرانيَّة مركزاً ثقافياً في الخُرطوم، نشرت عَبرَهُ كُتُبَ مُفكِّري الثورة "علي شريعتي" و"آية الله الطلقاني" و"آية الله مطهري" وغيرهم، فأحيَت أفكارهُم روحاً ثوريَّة في الحركة السُّودانيَّة، وألهَمَت بعض شبابها وطلاَّبها أفكاراً جديدة،

واشتهرت شعارات الثورة "الأمة الرساليَّة لا تُهزَمُ" و"الشهيدُ رُوحُ التاريخ" و"إذا خُيِّرتَ بين الحركة والسكون فاختَر الحركة" و"الثورة تبدأ من أحياء الصفيح وليس من قُصور الرأسماليَّة". كل ذلك الزخم الثوري فتح أبوابا للمقارنة، لا سيَّما وسط طلاَّب الجامعات، بين ذلك المنهج المُنحاز والقائم على أشواق المُستضعفين، وبين مظاهر تطوُّرٍ رأسمالي لبعض مؤسَّساتٍ وشركاتٍ ومصارف تُديرُها نُخبةٌ في الحركة الإسلامية و تتجلَّى فيها بعض مظاهر الثراء خاصَّة إذا نَسَبْتَهُ إلى بُؤس الطلاَّب، ثم تطوَّرت المُقارنة ببعضهم إلى مواقف تتطرَّف ضد مناهج الإصلاح المتدرِّج الذي سارت عليه الحركة الإسلاميَّة السُّودانيَّة. ولكن أشواق الانحياز لشعارات الثورة الإيرانيَّة ظلَّت تدور في بعض أفراد ولم تتطوَّر إلى تيار، فضلاً عن أن تكون تنظيماً.

لأوَّل عهد المُصالحة الوطنيَّة زار السُّودان وفدٌ يمثل التنظيم الدولي للإخوان المُسلمين لأوَّل مرَّة بعد خروجهم من السُجون الناصريَّة، وبعد خروج قيادة السُّودان من معتقلات النميري، يُريدُ أن يستطلع الأحوال ويُسهِمَ في رتق الفتق الذي وقع في آخر حُكم الأحزاب وتجدَّد بعد هُدنة المُصالحة، ويلتَمِس أخذ بيعةٍ لقيادة التنظيم الدَّولي. وإذ نَجَحَت وساطته في جمع الفريقين وإثناء تلك القيادات من تطوير موقفها نحو تنظيمٍ مستقل، فإن قضيَّة البَيْعَة تعرَّضت لإخفاقٍ كبير، ظلَّ يُوالي أثره على العلاقة بين التنظيم الدولي والحركة الإسلاميَّة السُّودانيَّة إلى اليوم.

استَنَدَ طرحُ التنظيم الدولي على نصٍ في لائحة مكتب الإرشاد لعام ١٩٤٨م، يُتيحُ للحركة الأم في مِصرَ أن تُنشئ فروعاً لها في البلاد العربيَّة، وإذ انداحَ أعضاء الحركة المِصريَّة أثناء سنوات المحنة في سائر أنحاء البسيطة وأضحى لهُم وجودٌ خارج الدول العربيَّة خاصَّة مراكز العالم الحضاريَّة، أخذ التنظيم صِفَة "الدَوْلِي" مُستقلاً إلى حدٍ ما عن لائحة مكتب الإرشاد القديمة. أما القيادة في السُّودان، فقد كانت تُدرِكُ بوضوح مُبايَنَةَ طرحِها في الفكر والعمل عن مناهج الحركة المِصريَّة التقليديَّة، وتشعُرُ أن ظرفها الخاص في بلدٍ شاسع المساحة مُرَكَّب الثقافات والأعراق قد لا يتيسَّر فهمه وتقدير مواقفه لإخوانهم من البلاد العربيَّة حتى يُشرِفوا عليه، أو يَهدُوا مسيرَه في إطار تنظيمٍ واحد، ثم هي -الحركة السُودانيَّة- تتحرَّج على نحوٍ خاص من قُصور عُضويَّة التنظيم على البلاد العربيَّة دون الآسيويِّين والأفارقة.

اقترحَت الحركة في السُّودان فكرة "التنسيق" بديلاً للبَيْعَة، وقدَّمت طرحها مكتوباً لبعض الحركات الإسلاميَّة تحت عنوان: "الأصُولُ الفكريَّة والعمليَّة لوحدة العمل

الإسلامي"، أكَّدت فيه وحدة المُسلمين أصلاً وغاية، لكن تطوُّر العالم الإسلامي عَبْرَ تاريخٍ طويل نحو معازل الأقطار والدولة الوطنيَّة يقتضي فقهاً جديداً، يَستصحِبُ اختلاف ظروف كل بلدٍ التي يقدِّرها أهله، لكن مجالس التنسيق تُتيحُ تبادُل التجارب وانتقال الخبرات وتلاقُح الأفكار وتأسيس الأطُر الجامعة وواجهات العمل الثقافي والفكري ومنظمات العمل الدَّعَوِي والخيري تدرُّجاً نحو وُحدةٍ جامعة ترفعُ الحُدود وتبعثُ مفهوم الأمَّة. لكنْ مُقترحاتُ السُّودانيين لم تُثمِر في بلورة نظامٍ جديدٍ للعلاقات العالميَّة بين التنظيمات الإسلاميَّة بسببٍ من معارضة التنظيم الدَوْلي وفروعه العربيَّة، رغم أن غالب الحركات والمنظمات خارجه تجاوَبَت مع فكرة التنسيق واستحسنها بعض قياداتٍ في التنظيم الدَوْلي. لكن وجدت الحركة السُّودانيَّة نُصرةً من غالب تلك الحركات والرموز كُلَّما بسطت لهم دعوةً لشُهُود مناسباتٍ أو المُشاركة في مُنتدياتٍ أو إغاثةٌ في النائبات، ثم تطوَّرت تلك العلاقات بوجود أبناء الحركة السُّودانيَّة في غالب تنظيمات وهيآت الإسلام العالميَّة، في جنوب العالم وشماله وشرقه وغربه، فأنشأت الحركة الإسلاميَّة في السُّودان لأوَّل مرَّة "أمانةً للشؤون الخارجيَّة" ترعى كل تلك العلاقات وتعملُ على تطويرها واستثمارها. كما امتدَّت كذلك علاقات الحركة العالميَّة عَبرَ مئات الطلاَّب السُّودانيين الذين درسوا في جامعات مِصر وشرق أوروبا، ثم جامعات السُّعوديَّة والمغرب وباكستان والهند، وعشرات المبعوثين للدراسة العُليا في جامعات أوروبا وأمريكا. فكان وجود الطلاَّب السُّودانيين في الجامعات المِصريّة يُقارِبُ عدَدُهُم في الجامعات السُّودانيَّة، وانبثُّوا من الإسكندريَّة إلى أسوان، وأبدعوا تجربةً فريدةً لعمل الحركة خارج حدودها الجغرافيَّة المعهودة، وأضافوا تجربة لعمل الطُلاَّب، وبتزايُد الأعداد وتطوُّر العمل قامت أمانة خاصَّة ترعى "شؤون طُلاَّب الخارج".

بحُكم الطبيعة المُنفتِحَة لأعضاء الحركة الإسلامية السُّودانية، أسَّسوا لعلاقاتٍ مع الحركات المنتمية إلى البلاد التي اغتربوا فيها ومع التنظيمات الأخرى التي وجدت إلى قربهم كافة، ودخلوا كذلك إلى الواجهات الجامعة للعمل الإسلامي حيثما وُجِدَت، وتبوَّأ السُّودانيون في بعضها المنصب الأوَّل أو الثاني ولم تخلُ أجهزتها القيادية من أحدهم، فأسهموا في تقريب المسافات وحلِّ المُشكلات لا سيَّما التي تُثيرُها الحساسيَّات العرقيَّة والجغرافيَّة. وبالمُقابل امتدَّت مشاركات قيادة الحركة من الداخل في المؤتمرات والمحاضرات والندوات التي تُقيمُها منظومات حركة السُّودان أو المنظومات العالميَّة الإسلامية الأخرى، وتبُودلت الزيارات والخبرات ووُقِّعَت مذكِّرات تفاهمٍ واتفاقيات.

كما تميَّزت مشاركات الأمين العام للحركة، الدكتور حسن التُرابي، واشتهر اسمه مُفكِّراً عالمياً إسلامياً يتقدَّم الصفوف كافة، وتتوقُ لإسهاماته المنابر الإسلاميَّة والعالميَّة، ويهرَعُ لمُحاضراته الآلاف حيثُما حلَّ، وظهرت تيَّاراتٌ إسلاميَّة ومدارس وحركات تحمل اسمه في دُولٍ عربيَّة وأفريقيَّة.

إلى الداخل أتاحت هُدنة الحريَّة ازدهار عمل الواجهات التي تُنَفِّذُ الحركة عَبرَها بعضَ برامجها، فقد توسَّع عمل منظمة الدعوة وانتشرت فروعها واستقلَّ ذراعها الاقتصادي، وامتدَّت وكالتها للإغاثة حتى بيشاور على الحدود الباكستانيَّة الأفغانيَّة. كما تأسَّست جماعة الفكر والثقافة الإسلاميَّة لرعاية الاجتهاد والتأليف والترجمة والنشر، انبثقت مباشرةً بقرارٍ من أجهزة الحركة الداخليَّة ولكنها انفتحت لكل مدارس الفكر الإسلامي ورموزه ووجوهه وبَدَت قوميَّة سُودانيَّة وليست تنظيميَّة إخوانيَّة، شأن كل الواجهات التي تحرص الحركة على وجهها القومي، وفق رؤية إستراتيجيَّة، وكانت جماعة الفكر نافذةً للمُستقبل الذي تتطلَّع إليه الحركة الإسلاميَّة الخاصَّة لتكون حركة الإسلام العامة في المجتمع. كما شهدت أيام المُصالحة قيام "منظمة شباب البناء" تستلهمُ النموذج الإيراني في توظيف طاقات الشباب في التنمية والبناء، بعد بذلها في المُعارضة والجهاد، وإلى جوارها منظمة (رائدات النهضة) التي قَصَدَت جناح المجتمع النِّسوي، تُسخِّره في النهضة البشريَّة الشاملة، بأوسع مما عَرِفَت الحركة من واجهات الشباب والمرأة في تجربة جبهة الميثاق التي تأسَّست في أواخر العقد الستين منظمة شباب الوطن والجبهة الوطنية النسائية.

قريباً من العهد الذي تلا قرار رئيس النظام المايوي "جعفر نميري" تطبيق قوانين الشريعة الإسلاميَّة، دَعَت الحركة الإسلاميَّة بصِلاتِها العالميَّة المُمتدَّة بَضعُ عشراتٍ من رجال الأعمال العَرَب للاستثمار في السُّودان باسم واجهة "اخوة السُّودان". وبإعلان قوانين الشريعة الإسلاميَّة، تضاعف الحماس الإسلامي العالمي لإنجازٍ اقتصادي يدعم المسيرة القانونيَّة، ويؤيِّد النميري في خطواته الإسلاميَّة التي صعَّدت المعارضة الداخليَّة والخارجيَّة ضده.

*****

أتاح النظام المايوي للحركة الإسلاميَّة في العام ١٩٨٢م فرصة رئاسة التحرير لإحدى الصحيفتين اللتين يمتلكهُما الحزب الحاكم (الاتحاد الاشتراكي السُّوداني) ولا يَصدُرُ غيرهُما في السُّودان. وفي المسار الذي تسارعت فيه خطى الرئيس "نميري" بعد

إعلان ''قوانين سبتمبر (أيلول) ١٩٨٣م''، أدّت صحيفة ''الأيّام'' دوراً مُهِمّاً في تسليط الضوء على المعاني والتوجُّهات الإسلاميَّة التي حملها برنامج الولاية الثالثة لرئاسة الجمهوريَّة وما تلاها من قرارات ''القيادة الرشيدة''، التي حدَّد فيها النميري كثيراً من خُلُق الإسلام وفكره شرطاً لمن يتولّى منصباً سيادياً في حكومته أو حزبه. وإذ لم يَطُل الوقت لأكثر من عامين قضاهما الأستاذ ياسين عمر الأمام رئيساً لتحرير الصحيفة الرسميَّة، ظهرت أقلام الإسلاميين الشباب لأوَّل مرَّة في الصحافة السيَّارة، بادروا بعدها لتأسيس صحيفة ''ألوان'' بترخيصٍ من وزارة الثقافة والإعلام يُسمِّيها ''ثقافية''، ولكنها خاضت في السياسة وفي كل شؤون الثقافة والآداب، وتقدَّمت الأقلام التي كانت تكتب صُحُف الجامعات لتكتب صُحُف المجُتَمَع.

في واقع الأمر، جدَّد إعلان النميري لـ"قوانين سبتمبر (أيلول) ١٩٨٣" معارك المُصالحة الأولى بين قيادة الاتحاد الاشتراكي القديمة وبين القادمين من الجبهة الوطنيَّة، خاصّة الإسلاميين، وإذ كانت غالب الجولات تقع في الأروقة الداخلية للحكومة أو الحزب، فإن الصحافة المايويَّة قد شَهِدَت فصولاً منها، بين من لم يحتمل الصمت من عناصر اليسار المُنقسمة من الحزب الشيوعي والإسلاميين[١٨]

لكن قوانين الحُدود الخمسة، وقرارات القيادة الرشيدة، وما سبقها من برنامج الولاية الثالثة انتحى بالمعركة منحىً آخر، يتجاوز قوانين اللُعبة الداخلية المعروفة. فقد عبَّر النميري عن تجاوبه المُتحفِّظ مع التوجُّهات الإسلاميَّة لقادة الحركة الإسلاميَّة منذ أوَّل المُصالحة بقرار تكوين لجنة ''مراجعة القوانين لتتماشى مع الشريعة الإسلامية'' في ١٩٧٨م، وحملت الصُحُفُ المايويَّة لأوَّل مرَّة خبراً يحمل اسم الدكتور حسن التُرابي رئيس اللجنة الفنيَّة للجنة مراجعة القوانين. الذي لم يلبث حتى أُعلِن نائباً عاماً ووزيراً للعدل. وفيما كانت تقديرات الحركة الإسلاميَّة لقرار تكوين اللجنة أن النميري يعبِّر عن تحوُّل شخصي نحو التديُّن مما يصيب السُّودانيين في شيخوخة العمر، أكثر مما يعبِّر عن رغبته في تبديلٍ جوهري لبنية النظام نحو الإسلام، وإذ ضمَّت اللجنة أسماء معروفة من فُقَهَاء العلوم الإسلاميَّة التقليديَّة ووجوهاً مشهورة في القضاء ومهنة القانون، قامت بمراجعة شاملة لكُتلة القوانين السارية، واقترحت تعديلاتٍ محدودة متدرِّجة، آخذين برأي ''لَهُ ابي'' الذي يُقدِّرُ أن النظام لم يفوِّضهم لإصلاحٍ قانونيٍ جوهري، قد يقتضي

(١٨) اشتهرت يومها المساجلات بين الأستاذة آمال عباس والأستاذ موسى يعقوب في صحف الاتحاد الاشتراكي السوداني.

إصلاحاً دستورياً. لكن اللجنة أصدرت "قانون أصول الأحكام القضائية" الذي لم يعتمده النميري إلا بأمرٍ مُؤقَّت في عام ١٩٨٣م بعد صدور قوانين سبتمبر (أيلول)، أي بعد سنوات من انفضاض اللجنة، كما قدَّم الترابي عدة مقترحات للتدرُّج بالقوانين مثل اعتبار عقوبة الخمر "تعزيرية"[١٩]، واقتراح إبدال السجن بالجلد في بعض الأحكام، وغير ذلك ممَّا لم يأخذ بنصِّه أو حكمته (النميري) في إصدار قوانين ١٩٨٣م.

لكن النميري، وهو يرقُبُ التحوُّلات في الحياة العامة نحو الإسلام والانتشار الظاهر للحركة الإسلاميَّة لا سيَّما وسط الطلاَّب، وما تحمله له تقارير أجهزته من فوز الاتجاه الإسلامي الكاسح لأيِّما منافسة في الجامعات والمعاهد العُليا، وما بعثوا من نشاطٍ في المساجد والأندية والجمعيَّات، ثم هو يزدادُ تديُّنه الشخصي، وتقلُّ مبرِّرات نظامه في الوجود بعد تجريب الاشتراكيَّة والرأسماليَّة والمُصالحة الوطنيَّة، وحاجته مِن ثمَّ للإصلاح والتجديد، ثم توالي مبادرات وُلاة الأقاليم تريدُ أن تحرِّم الخُمور وتُقيمَ الحُدود حتى بلغت محافظة "أمدُرمان" المُتاخمة لعاصمته[٢٠]. اختار النميري لصياغة قوانينه الجديدة لجنةً من ثلاثة قانونيين[٢١]، حَرِصَ في انتقائِهم أن يكونوا بعيدين عن شُبهَة الانتماء للحركة الإسلاميَّة، وفور تكوين اللجنة أعفَى "حسن التُّرابي" عن منصب "النائب العام" المنوط به صياغة مشروعات قوانين الحكومة، ليُعَيِّنَه مُستشاراً برئاسة الجمهوريَّة، وفيما جيء بأعضاء اللجنة إلى ذات المؤسَّسة مُستشارين تُجاوِرُ مكاتبهم مكتب الدكتور "التُّرابي"، ولكن مع تحذيرٍ شديد ألاَّ يَقرَبُوه سِراً ولا عَلَنَاً.

تبايَنَت رُدودُ الأفعال إزاء إعلان القوانين الحدِّية الخمسة في سبتمبر (أيلول) ١٩٨٣م، فاصطفَّت على الفور معارضةٌ واسعةٌ ضدَّها بدوافع مختلفة، فرُموز "نظام نميري" نفسه علمانيَّة تؤمِنُ بفصل الدين عن السياسة، وترى في إنفاذ هذه القوانين نهايةً

---

(١٩) في ١٩٧٨م قدَّم اتحاد طلاب جامعة أمدرمان الإسلامية الدكتور حسن الترابي والدكتور جعفر شيخ إدريس والدكتور جعفر ميرغني في ندوة حول التدرُّج في تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية. وفيما قدَّم الترابي شرحاً وافياً لحكمة التدرُّج منذ أول التشريع في المدينة، حمل عليه الدكتور جعفر ميرغني مستشهداً بالآية الكريمة {ودوا لو تدهن فيدهنون}، لكن الدكتور جعفر شيخ إدريس وافق الدكتور الترابيَّ قائلاً: «منطق مئة بالمئة أو لا شيء، منطق يعوزه الفقه وتعوزه الإيجابية».

(٢٠) أصدر المجلس التشريعي لمحافظة أمدرمان قراراً بتحريم الخمر قبل أشهر من إعلان قوانين سبتمبر ١٩٨٣ إلا أن النميري ألغى القرار فوراً خشية أن يفسد عليه الزخم السياسي والإعلامي للقوانين التي كان يُعِدُّ لها سراً، كما دفعته خشيته من نسبة الرأي العام التحولات القانونية والسياسية إلى الحركة الإسلامية إلى قرار إعفاء د. حسن الترابي من منصب وزير العدل والنائب العام.

(٢١) الشيخ النيِّل أبو قرون من بيت صوفي معروف في السودان ومولانا عوض الجيد محمد ومولانا بدرية سليمان وفيما الأول والثاني من تلامذة الدكتور الترابي بكلية القانون جامعة الخرطوم، فالثالثة كانت تعمل معه مستشارة بديوان النائب العام.

لعلمانيَّة الدولة التي نصَّ عليها ضمناً دُستورُ ١٩٧٣م الذي يَحكُمُ به النظام، وبدايةَ لاستلام الإسلاميين لمركز السُلطة، كما عارضها من فور إعلانها السيِّد الصادق المهدي الذي فارق نظام النميري قبل ذلك وعاد معارضاً بعد هُدنَة المُصالحة الوطنيَّة، ثم الأستاذ محمود محمد طه الذي كان مؤيِّداً للنظام في أشدِّ أيامه بطشاً ودكتاتوريَّة وهو أصلاً صاحبُ رسالةٍ ثانيةٍ تنسخُ كل شريعة القُرءان المَدَني. كذلك انحازت إليهم المُعارضَة التقليديَّة للنظام، الحزبُ الشيوعي والاتحادي الديمقراطي وحزب البعث، وأخيراً المُعارضة الخارجيَّة التي امتدَّت من دُوَلِ الجِوارِ الإقليمي مثل مِصر والسُعوديَّة إلى القُوى الغربيَّة العُظمى التي كانت تدعمُ النظام وتضعه ضمن حُلفائِها في صِراعِ الحرب الباردة.

أما الحركة الإسلاميَّة التي امتدَّت بها السنوات في رفقة "النميري" وفَهم دوافِعِهِ وتوجُّهاتِهِ، فقد كانت تعلمُ خوفه وغَيرَتِهِ من نِسبَة التحوُّل الإسلامي إليها، لا سيَّما القانوني منه، إلا أنها كانت تعلمُ كذلك أن التحوُّل الذي جاء بجهدها كان دافعاً رئيسياً لإعلان تلك القوانين. كما استشعرت الحركة فوراً تجاوُب الرأي العام مع إنفاذ قوانين مستمدَّة من نُصوص القُرءان كما جاء في بيان إعلانها من قِبَلِ النميري نفسه، أن الحركة الإسلاميَّة ينفعُها أن ينفتح الطريق نحو أوبة لأحكام الشريعة، ستكون أوَّل أمرها -هكذا قدَّرت- مشوبةً بالقُصور والخطأ كما هو الشأن في صياغتها ومضمونها، ولكن وفقاً لسُنَّة الحياة والتجديد ستمضي مُتدرِّجة نحو صياغةٍ أحْكَم ومضمون أعْدَل، شأن غالب وجوه الإصلاح الذي جرَّبته الحركة في إسلام المصارف والاقتصاد وتطهيره من الرِبَا، أو شأنُ التعليم ومناهجه، أو الإعلام وأساليبه، وغير ذلك.

انطبق ذات المنهج المُتدرِّج وفقهه على الموقف من البيعة، إذ طفق النميري يطلُبُ من حُضُور مناسباته الحاشدة بعد إعلانات الشريعة "بيعةً" تُسَمِّيه "إماماً" وتؤيِّده في تطبيق الشريعة ولا تُشتَرَطُ عليه مُطلقاً، لكن الحركة قدَّمت فِقهَهَا ونصَّها للنميري حول البَيْعَة، فاعتَمَدَهُ في بَيْعَاته التالية، مُوضِّحَةً أن السُنَّة السيئة للمُسلمين قد مَضَت تُبَايِعُ السلاطين ولا تُقيمُ معنى البَيْعَةِ الحَق المؤسَّس على الأخذِ والعطاء شأن البيع في مُعاملات التجارة، فجاءت الصيغة الجديدة: «أُبايِعُكَ على السَّمعِ والطاعَة في المَنشَطِ والمَكرَهِ على أن تُقِيمَ الدِّين وتَبسِطَ الشُورى والعَدْل وتجهَدَ في مصالحِ الأمَّة».

تجاوَبَت كذلك أجهزة الحركة الإسلاميَّة وقاعدتها مع إعلان الأحكام الشرعيَّة في نُصُوص القانون الجنائي، وشارَكَت بحماسٍ في مظاهرات تأييدها واحتفالات إراقة الخُمور، وإقامة الندوات والمُحاضرات والسمنارات في الجامعات والمعاهد العُليا والأندية

والمساجد، وبالمقالات في الصُحُفِ، تُبشِّرُ بالتحوُّل الإسلامي.

جاءت قوانين سبتمبر ١٩٨٣م في أعقاب أزمةٍ حادَّة بين الجهاز القضائي وبين النظام، فتولَّى النميري شخصياً التصدِّي لهُم ودفع بالأمور نحو مأزقٍ حقيقي. ورغم دعواتٍ مُتتاليةٍ كان يَبسِطُها الدكتور حسن التُرابي لإصلاح القضاء في مُشاركاته المُختلفة،موضحاً أن خَطَلَ الإجراءات وظُلمها وتمييزها بين الناس في فُرَصِ العدالة ثم تراكُم القضايا، كلُ ذلك يحتاجُ لثورةٍ في القضاء تَبسِطُ عدالةً ناجزةً، إلاَّ أن النميري استجابَ فقط لمطالب تحسين أوضاع القُضاة وشُروط خِدمَتِهِم. ومع تنامي المُعارضة، لاسيَّما من داخل النظام للقوانين الإسلاميَّة، أعلن النميري حالة الطوارئ وأطلق اسم "العَدَالة النَاجِزَة" على جُملة المحاكم الخاصَّة التي اعتمَدَها لإنفاذ لائحة الطوارئ وتطبيقِ القوانين الإسلاميَّة. كما مضى النميري خُطُواتٍ في تبديل رموز نظامه، خاصَّة المعارِضَة للقوانين والمَتْهُومَة في الرأي العام بالفساد، ثم أتاحَ المجال واسعاً لصُعُود رُمُوز الحركة الإسلاميَّة في المناصب الوزاريَّة والسياسيَّة، مُرَقِّياً الأمين العام للحركة الدكتور حسن التُرابي مُساعِداً لرئيس الجُمهوريَّة للشؤون السياسيَّة والخارجيَّة.

كانت مرحلةُ العَدَالَةِ النَاجِزَة هي مرحلة التمَدُّد الأكبر للحركة الإسلاميَّة في مناصب نظام نميري، إذ استشعَرَ حاجتَهُ الشديدة للمُناصَرَة في ظِلِّ تصاعُد المُعارضَة الداخليَّة والدوليَّة لنهجه الإسلامي الجديد، ورغم تبنِّيه لصُوَرٍ من التطبيق لا ترضاها الحركة الإسلاميَّة فقد ظلَّت الحركة تُهدِيهِ النُصحَ في خاصَّة مجالسه بعد أن كانت تُوجِّه نَقدَها لهُ من على المنابر العامَّة. كذلك عبَّأت الحركة الإسلاميَّة الرأي العام الإسلامي الداخلي والعالمي لصالح التحوُّل الإسلامي للنظام، وجَعَلَت من مُناسَبَة الاحتفال بمُرُور عامٍ على إعلان القوانين مناسبةً كبيرة حَشَدَت لها كلَّ طاقاتها، وبَسَطَت فيها الدعوات لعشراتٍ من رُموز الحركة الإسلاميَّة في العالم ليَشهَدُوا المُناسبة، وقد لبَّى مُعظمُهُم الدعوة، وضمَّت الخُرطوم لمدى يُقارِبُ الأسبوع رُؤساءَ الحركات الإسلاميَّة الأشهر في العالم، بما فيهم المُرشِدُ العام لجماعة الإخوان المُسلمين ومُرشِدُ التنظيم الدَولي، الشيخ عُمَر التِلمِسَاني -رحمه الله- ووفدٌ كبيرٌ منهم، كما شَهِدَ الاحتفال الرُموزُ الفكريَّة الكبيرة، أمثال الدكتور محمد فتحي عثمان، ومحمد على كلاي من وُجُوه الإسلام الأمريكي الأفريقي والمُلاكم المشهور، ورغم أن عام الاحتفال قد سجَّل رحيل أهَم رُمُوز العمل الإسلامي الخارجي في الحركة الإسلاميَّة السُودانيَّة، الدكتور التيجاني أبوجديري، قبل أسابيع قليلة من يوم الاحتفال، إلا أنَّ الحركة تجاوزت صدمة الحُزن، ووُفِّقَت في استدراك الفراغ الذي

خلفه المصاب الكبير[٢٢].

وكما شهِدَت احتفالات العام الأول لتطبيق الشريعة الإسلاميَّة وصول تلك الوجوه والرُموز الكبيرة، شَهِدَت خروج ما عُرِفَ بـ"المَسيرَة المِليُونيَّة" التي تداعَت إليها جماعات الصُوفيَّة وجماهير الحركة الإسلاميَّة من كُلِّ حَدْبٍ وصَوْب، وتجاوَزَت النمطَ المايوي في حَشدِ الناس بوسائِلِ الترغيب والترهيب، فجاءوا عفواً بغير حافزٍ سِوى التعبيرُ عن فرحَتِهِم بالشريعة، ورغم تخذيلِ كبيرٍ تولَّى كِبرَهُ كُبراءٌ في النظام ذاته. وإذ لم يكُن الذين غبَّروا أقدامهم في المسيرة يعلمون شيئاً عمَّا يدورُ من صِراعِ القُوى الكُبرى والصُغرى خلف مسرح الاحتفال، وأنهم بخُطُواتِهِم تلك سيضعون النميري أمام خيار الاحتفاظ بكرسيِّه أو الاحتفاظ بالشريعة ورُمُوزها، فلم تكتمل المسيرة إلاَّ وقد قَرَّ رأيُ نميري على أن يَضَعَ نهايةً لتحالُفِهِ مع الحركة الإسلاميَّة، وقرَّت أقدارُ الله - سبحانه وتعالى- أن يضع أجلاً وشيكاً لحُكمِ النميري نفسِه.

*****

قبل أشهُرٍ من إعلان النميري قوانين الشريعة، وتحديداً في مايو (أيار) من ذات العام ١٩٨٣م تفجَّرت من جديدٍ الحربُ الأهليَّة في الجنوب، وانتهت الهُدنة الطويلة التي امتدَّت لعشرِ سنواتٍ منذُ توقيع اتفاق أديس أبابا ١٩٧٣م، فقد اختار لها النميري خاتمةً مأساويةً تمثَّلت في تجاسُرِهِ الأحمق على خَرقِ نُصُوصها دون اعتبارٍ لخطر الأوضاع المُحيطة بها، ودون تقديرٍ لحُرمة دستوره الذي تضمّنها كاملةً في فصله الثامن، والذي يُثبِتُ بوضوحٍ طريقة تعديلها الشرعية الدستورية.

قبل بضع سنواتٍ من ذلك اليوم أسَّست الحركة الإسلاميَّة لأوَّل مرَّة أمانةً خاصةً بالجنوب في مكتبها التنفيذي الأعلى. وإذ لم يَسبِق أن اختصَّ إقليمٌ أو ناحيةٌ بأمانةٍ مُستقلَّة، فقد زاد وَعيُ الحركة بخصوص أوضاع الجنوب بين جُملة أوضاع السُّودان، ووفقاً لمصائر الإسلام في البلاد ونحو القارَّة الأفريقية، يخزِنُها تُراثٌ سابق منذ "مؤتمر المائِدَة المُستديرة" ١٩٦٤م الذي شارَكَت فيه الحركة الإسلاميَّة وقدَّم عبره أمينها العام مقترَحَ "الحُكم الإقليمي"، ثمرة لفِقهِهِ الدُستُوري وثقافته القانونيَّة لا سيَّما الفرنسية في حُكم بلادٍ مترامية

---

(٢٢) الدكتور التجاني أبو جديري تخرَّج في عام ١٩٦٢ في كلية الزراعة بجامعة الخرطوم وذهب في بعثة دراسية إلى أمريكا وبقي فيها لأكثر من عقدين حيث ساهم في تأسيس أهم المنظمات والجمعيات ذات الصلة بالعمل الحركي الإسلامي هناك، وبعض مؤسّسات العمل الرسمي العربي والإسلامي كما ساهم بأدوار مختلفة في كثير من صور العمل الإسلامي للمسلمين الأمريكان الأفارقة والبيض. عاد إلى السودان عام ١٩٨٠ وتولى مسؤولية أول أمانة للعمل الخارجي بسبب صلاته العالمية الواسعة.

الأطراف متنوِّعة، إذ تسودُ لدى أغلب القانونيين السُّودانيين مفاهيم المركزيَّة من الثقافة البريطانيَّة في الحُكم. وهو ذاتُ النظام الذي رَضِيَت به أطرافُ أديس أبابا وطبَّقه النميري، قبل أن يَعمَدَ لخرقه فيما عُرِفَ بالقرار الجمهوري رقم (١) الذي قسَّم الجنوب إلى ثلاثة أقاليم بدلاً عن إقليمٍ واحدٍ قَوِيٍّ يُواجِهُ الشمال. ومع امتداد نشاط المنظمات الدعويَّة والخيريَّة إلى الجنوب، واجهةً تستوعبُ كثيراً من برامج الحركة ثمَّ قيام المركز الإسلامي الأفريقي بقرارٍ ومقترحٍ من الحركة، وبتمويلٍ عربيٍ من كَسْبِ علاقاتها، لاستيعاب الطُلاَّب الأفارقة ووَصلِهِم باللُغة العربيَّة والإسلام، رَسَخَ الاهتمامُ بالجنوب بوَّابةً لأفريقيا ومَعبراً للإسلام، وتوالت وُفُود الحركة نحو الجنوب، وقرَّت عُضويَّة من الأمانة في الإقليم كما أسَّست تنظيمها الطُلاَّبي في جامعة جُوبا شأن سائر الجامعات.

أخيراً، حاول الدكتور حسن التُرابي تجنيب البلاد مغبَّة خرق الدُستور وتقويض الاتفاقيَّة، فقدَّم اقتراحاً مكتوباً لتعديل الدُّستور بما لا يجعلُ للجنوب وضعاً شاذاً ضمن النظام الإقليمي في كل السُّودان، وتبنَّى المُقترح اللواء جوزيف لاقو نائب الرئيس يومها وأحد أبرز وُجوه الاستوائيَّة، لكن النميري أبى إلاَّ أن يمضي بقراره، مُمهِّداً الطريق ومانحاً المشروعيَّة لقتالٍ دامٍ جديد، تقوده الحركة الشعبيَّة والجيش الشعبي لتحرير السُودان بقيادة الدكتور جون قرنق دي مابيور.